

ب
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده - والصلوة والسلام على من لا نبي بعده - وعلى آله
وصحبه الناهجين نهج - أما بعد - فهذا فهرست رؤس مطالب هذا
الكتاب المسمى (جامع الشتات) - وقد تم طبعه في شهر محرم الحرام
من عام (١٣٨٥) قمرى هجرى

مكتوب مبسوط من السيد محمد سعيد الحلبي الشجفي الى السيدة
المعظمة - العلوية الامينية - الى صفحه (٧)

أشعار من الحاج شيخ محمد طه - ارسلها اليها دامت بركااتها الى صفحه (١٣)

سؤالات عديدة من الحاج شيخ محمد طه - منها دامت خدارتها الى صفحه (٢٠)

اجوبة السؤالات الى صفحه (٤٥)

سؤال عن معنى الآية المباركة (وان من شيء الا يسبح بحمد ربه)
الى صفحه (٤٨)

الجواب عن هذا السؤال - الى صفحه (٥٤)

سؤال عن معنى حديث نبوي ﷺ - الى صفحه (٥٥)

الجواب عن هذا السؤال - الى صفحه (٥٤)

نقل كلام من (البيضاوي) والاشكال عليه - الى صفحه (٦٥)

الجواب من سؤال (من سئل عن التوحيد فهو جاهل) الى صفحه (٦٨)

الجواب من سؤال - (هل للبالغة الباكرة ان تتزوج بغير اذن ايها)
الى صفحه (٧٥)

الجواب من سؤال هل تجب الزكوة بعد اخراج المؤمن ام قبله الى صفحه (٨٣)

الجواب من سؤال - ما المراد من حصّة السلطان - الى صفحه (٩١)

الجواب من سؤالين - الى صفحه (٩٧)

الجواب من سؤال - من قصد السفر الى اربعة فراسخ - الى صفحه (١٠٠)

الجواب من سؤال - لو احتلم المكلف في نهار شهر صيام الى صفحه (١٠٣)

في بيان معنى الآية الشريفة (ولقد هممت به وهم بها) الخ - الى صفحه (١٠٧)

الجواب عن ثلاث - الى صفحه (١١٠)

الجواب من سؤال - هل اسامي المبادات حقيقة في الصحيحة منها او
في الاعم - الى صفحه (١٢٧)

اجازة مبسوطة - لهادامت بركانها - الى صفحه (١٤١)

ثلاث اجازات من الايات العظام - لهادام ظلّها الى صفحه (١٤٦)

اشعار - من الروحاني الكاشاني - الى صفحه (١٤٧)

بنية الامجاد - في لغات الاضداد - الى صفحه (١٥٨)

لفز او معتمى ومجمل حله في مدح آل الرسول عليه السلام صفحه (١٥٩)



٩٠٢١٦
- الف -

بسمه تعالى وبحمده

هذا كتاب

جامع الشتات

تأليف

أفقر خلق الله الى هدايته و توفيقه - وأحوجهم الى ارشاده
و تأييده - و اضعف خادمة من خدام آل الرسول ﷺ
و اقل ندوة من ندرارى البتول (ع) و امة من اماء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ و من التصحيح القليل الذي يشهد
بإتقان التصحيح - ألا ما زاغ عنه البصر او مال عنه النظر

صفحة سطر	خطا	صواب	صفحة سطر	خطا	صواب
٦	١١	لما رك	١١١	١٦	يحتاج الى
١٨	١٥	هو ان الله	١١٣	٦	الامر الثالث
٢٦	١٢	الترتين	١١٣	١١	عن الفشاء
٢٩	١٠	لا ازعم	١١٤	٨	بعد استعماله
٢٩	١٥	بصورة من	١١٥	٧	الامر الرابع
٣١	٨	بينهما	١١٧	٣	الامر الخامس
٣٧	١	بل معتذر	١١٧	١٣	ذلك اولا
٤١	٢	لمصلحة خاصة	١٣٤	٨	منهم فخر الدين
٤٨	٤	نفحة (١٣)	١٣٥	١٩	ويود هاذلك
٦٥	٤	العلوية الامينية	١٣٧	١٢	الطرق المهم
٧٦	٥	ياخذوه	١٣٨	١١	عن زري بن معاوية
٩٨	١١	بعد اشتراك	١٥٠	٢	(ارز)
١١٠	٤	الصحيحة منها			

وقد تمّ طبع هذا الكتاب في (٢٨) محرّم الحرام سنة (١٣٨٥) قمرى هجرى

فلاح الشَّيْخَانِ

بقلم

بانو مجتهدہ امین

معروف بہ بانوی ایرانی

جمعه و رتبه و صحیحہ حجتہ الاسلام
الحاج شیخ مرتضی المظاہری النجفی
دامت برکاتہ

انتشارات: انجمن حمایت از خانواده‌های بی سرپرست اصفهان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين
محمد وآله الطاهرين

کتاب جامع الشتات

بقلم: بانو مجتهدہ امین (معروف به بانوی ایرانی)

چاپ: نشاط اصفهان

حق چاپ محفوظ و مخصوص انجمن حمایت از خانواده‌های بی سرپرست اصفهان

میدان امام حسین (دروازه دولت) اول طالقانی

پلاک ۴ تلفن ۳۷۱۳۷ - ۳۷۱۴۰

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد والصلوة

أقدم أسنى السلام و أ زكى التحيات والاعظام
الى صاحبة الرأى و الاجتهاد العالمية العاملة - وحيدة مصرها - و
فريدة عصرها ، والممتازة على ماسواها من النساء اللاتى لم يبلغن
كعبى قدميها فى العصر الحاضر .

ابتها السيّدة الرشيدة .

لقد عظم مقامك فى نفسى وقت ما طالمت أسفارك القيمة (الاربعين)
و(النفحات ...) و(سير وسلوك) وطفقت ادعو المولى سبحانه بمنحك
القوة والتوفيق على المواصلة لنشر العلوم الثمينة فى مثل هذا
الوقت الحالك بالظلم والضلال .

فله درك على تلکم الموهبة الطافحة بالعلم الغزير - الظاهر
على عباراتها قوة الاستنباط و قدرة الملكة بحسن الاسلوب - وسبك
الجمال - وبلاغة البيان - وظهور المعانى ووضوحها - وربط الموضوع
بعضه ببعض - كل ذلك يحكى فريضة حية تستلهم الافاضة الروحانية

من مكان رفيع عظيم كما في الحديث (قال عليه الصلوة والسلام)
(العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء)

وعلى الاخص في قلوب الذين اخلصوا له و عبدوه - وكنت
انت من مصاديق هذا الحديث الشريف قطعاً

ولقد كان لتبّعك ، واستقرائك ، في اسفارك باع طويلة - و
قدرة مكينة - يراها البصير اللبيب - ولا يخفيان على من له ادنى
دراية ونظر - فكنت من اجل ذلك كله المرأة الممتازة ، في فنونك
وعلومك ، وكنت السيدة حقاً على نساء مصرك وعصرك

وانتي لا احسب لهذا الوصف نكير - لما عرفته الناس فيك
من سداد الرأى والاجتهاد - فيافذة الامة الاسلامية - وبامفخرة
العلماء والعالمات - وبانادرة العصر ومعجزة الزمان - فالحق والحق
اقول - لحقاً انت قدوة ربّات الخدور عروبة - واسلاماً

اقول ذلك من دون رياء ، ولا مرآء ، طبعاً

اجل فبعد كل هذا وذاك ، حقيق على ايران ان يفتخر بك
قبال البلاد الاسلامية - وحقيق ايضاً ببلدك المريق ، بالفنون الجميلة
في الابتكارات القديمة والحديثة ان يمتاز بك ، ويتضرع الي المولى
تعالى صباحاً ومساءً بمديد عمرك ، لانك ثروته المعنوية الثمينة
كيف لا ، وقد حازت الصيت الحميد في نشراتك المتتابعة

إذاً هو من حقّه ان يفتخر ويزاهى - بعلمك العواصم الرّاقية
والامم المتمدّنة - وانّ من اعظم ما انعم به الله جلّ شأنه ، على الفرقه
المحقّقة ، والطائفة الحقّقة ، اعنى الفرقه الاماميّة الاثنى عشرية ،
ان منّ عليها بوجودك فى الوقت الحاضر ، فكنت بفضلها عالمة عاملة
مجتهدة مجاهدة ، قد اوقفت نفسها على نشر العلم والفضيلة - وكسح
الجهل والرذيلة - ترنجى بذلك اعلاء كلمة الحقّ ، وترويج الدّين
واتمام الحجج البالغة ، ذات الدّليل والبرهان ، على من يسعى فى
الارض فساداً .

اجل فجدير بالمرئىة المسلمة ، والرّجل المسلم المثقّفين اللّذين
يرتاد ان الحقّ والحقيقة ، ويتطلّبان المعنويات ، والامر الواقع ان
يقتديا بك و يطلبوا العلم الشريف ، ليكون لهما السبيل الى الرّضا
والرضوان .

فبعد ذلك فانهما يكونان قد بلغا الغاية المثلى التى بلغتها
انت الآن فاصبحت من اجلها ، اية الثناء فى لسان الرجال والنساء
وختاماً اسأل المولى جلّ شأنه ان يسدّك ويسدّ بك الامّة
الاسلاميّة من كلّ ما لا يرضيه ويسخطه - ويجعلك منارة تشرق انوارها
من اصهبان فتنير البلاد الاسلاميّة والبلاد الاخرى فى الكرة المعمورة
لبنى الانسان .

وهذه ابيات شعر اوحتها قريحتي في وصفك الحقيقي ، متوخياً
 منها رضا المولى سبحانه ، و اجدادك الاطهرين عليهم السلام - من
 دون اى مبالغة وبصصة كما كان يفعلهُ الشعراء من قديم الزمان و
 حديثه ، حيث كانوا يعقدون ان لا يحسن الشعر الا اذا كان مزوجاً
 بالكذب والمبالغة

كما يقال (اُكذبه أعذبه)

(لكننى لعمرى ان الذى قلته فى وصفك . ليس الا هو من صفاتك ،
 وصفاتك . ذلك لايمانى بفضلك ودينك ، وايمان الاخرين من عرب وعجم
 حباك اله الخلق يا بنت احمد (ص)

وبنت امير المؤمنين (ع) وفاطمة

و وفقك لما راك لذكره

ملازمة لا تفترين مداومه

وايتدك بالنصر منك الى الهدى

فكنت لدين الله حقاً ملازمة

و ما فتأت روح لك فى عبادة

لبارئها اذلم تزل فيه دائمه

ولما رأى منك الخلو لودينه

انالك منه العلم . والمال توأمه

وكان لك في الناس أعلى قريحة
 عرفت بها ياربّة الخدر عالمة
 و كنت بانظار الانام كريمة
 سخيّة طبع في الساحة حاتمه
 وأنتم كلتا نعمتين عليك مذك
 رأى لك كفاً في البريّة خادم
 فهذه في الدنيا عطية منعم
 وفي الحشر يعطى للمطيعين أدومه
 اقل الطلبة وخدام الشريعة الحنيفيّة
 السيّد محمد سعيد الحسيني الحلّي النجفي

بسم الله الرحمن الرحيم

بعث الله نبياً ورسولاً و أميناً
 رحمة منه لكل العالمينا
 و لدين الحق يدعو معلناً
 صادق الدعوة حقاً و مبيناً
 ختم الاديان في دين له
 سجدت طراً جميع العالمينا
 رفع المعجز في يمنى الهدى
 ولو آء النعر فوق المسلمينا
 اسكت المنطق في اعجازه
 و بد احتارت جميع العاقلينا

خصه الله بلطف و هدى
 واصطفاه رَغْمَ انْفِ الحاسدينَا
 لم يمثله بفضل و عُلَى
 غير من بالسيف ذَلَّ المشركينَا
 فهما تَوْمان عَزَّ و تَقَى
 و دليلاَن لِرَبِّ العالمينَا
 النَّبِى المصطفى شمس الهدى
 و على هُو امير المؤمنينَا
 دوحَة المجد تغذَّت منهما
 و بهذا انمرت حقاً مبينَا
 بهما الله هداَنَا والأولى
 قادة الحق منار التائِهينَا
 عترة الهادى الذى اوحى بهم
 خير ما اوصى نبياً و امينَا
 قادة سادوا و كانوا سادة
 عروة وثقى لفوز التابعينَا
 و رَثُوا العلم وهم عن جد هم
 منبعاً صاروا لكل الدارسينَا

لا تختص رجالاً منهمو
 بل رجالاً و نساءً عالمينا
 هم اولوا العلم وهم اهل التقى
 عن اب يروون عن جد يقينا
 لا اُغالى لواقف فى مدحهم
 فيهمو جبريل ساد الخادمين
 لا ولا تعجب اذا ما مدحتى
 رمت فيها سبق كل المادحين
 هاشميون اذا ما نسبوا
 غلويون علوماً ناطقين
 حسنيون سخاءاً جودهم
 ناشروا الفضل لكل القاصدين
 و إباءاً من حسين عندهم
 خاب من ناواهمو والمعتدين
 جمعريون بفقہ الشرع قد
 اوضحوا الدين برغم المبغضين
 عدتى كانوا واعلام الورى
 اقتدى فيهم كشأن المقتدين

ان يكن شيخاً مفيداً عندنا
 يقتدى فيه جميع العالمينا
 فهو منهم رشف العلم وقد
 سدوا قنواه رغم الطاعيننا
 كيف لا تفخر بفرع منهمو
 هي للعلم مثال الوارثينا
 يكفها الفخر اذا ما سميت
 للعلی اُمّاً و للعلم اُمينا
 جدّها المختار عنها لا تسل
 امّها الزهراء يكفى السائلينا
 لا تظنن امتدح علماً لها
 حيث منها واليها ذابقينا
 لا ولا امدح لها عزّاً ولا
 امدح العفة فيها شاهديننا
 لكن المدح الذى رُمْتُ له
 هي فينا و مديحي هي فينا
 قلم سيّال فى عام لها
 نشرته بين كلّ الكاتبينا

شاهد هذا لها في فضلها
 نعمة الفضل و فيها مقتدينا
 جئت والقرآن أهديه لها
 حيث فيه نحن جمعاً مهتدينا
 خير ذكرى لاقتدائي عندها
 خير قربي لست أخشى النفاقدينا
 جدّها المختار يقبل من اتى
 بهدايا و يكونوا اقربينا
 فلتكن تقبل منى هذه
 جلّ قصدى هو هذا و يقينا
 و سلامى اختتم فيه كما
 فيه بدئى بتحياتى مينا

الاحقر حاج شيخ محمد طه الهنداوى نجفى زاده

اهواز

مسجد الحسن المعجبى - حصير آباد كوى فولادوند

۸ شوال ۱۳۸۱

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنى المجتهدة العالمة العاملة التى ورثت العلم من جدّها
وابيها - السيّدة العلويّة الهاشميّة الامينيّة المحترمة .
بعد تقديم واجب التحية والاحترام - ادعوا الله العلىّ القدير أن
يديم لكم العزّ و الشرف اهل البيت كما طهركم و ميّزكم
عن غيركم بالعلم والعمل فى مرضاته .

وبعد ، فقد اشكلت علىّ بعض مسائل اعترضتنى فى مجرى
مواضيع كتابى (مناظرة المفسرين) و رغبت أن آتى الى اصفهان
لاقف على بابكم سائلا ومستفسرا عنها لانكم فرع الدوحة المحمديّة
وينبوع العلوم الحيدريّة، لذا ارجو التنازل للاجابة عنها لتعم الفائدة
بين الناس وهى هذه .

اولا - جاء في دعاء ختم القرآن المشهور (اللهم بالحق أنزلته وبالحق نزل) - متى قيل - ومن هو الفائل الاول ، أمن النبي عليه الصلوة والسلام ، أم من قول احد الائمة الطاهرين - ام احد العلماء و من هو - وكثيراً ما نجده عند البعض من اهل السنة يدعون به .

ثانياً - الظاهر من بعض الاخبار المعتمدة والمشهور بين الخاصة والعامة - ان أول سورة نزلت هي - (اقرء باسم ربك) فاذا صح هذا لماذا جعلت في آخر جزء من اجزاء القرآن .

ثالثاً المشهور في التسليم عند الصلوة - قولنا - (السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته) - هل انت بها من الواجبات ام من المستحبات و هل كان يقولها النبي صلى الله عليه وآله وسلم - عند الصلوة والامتي شرعت ، و متى شرعت الصلوات على النبي وآله في الصلوة .

رابعاً - هل ان القرآن نزل بهذه الكيفية الموجودة بين الدفتين من ترتيب السور و الايات - فان صح هذا نراه مدفوعاً باختلاف الترتيب المكي والمدني الذي لم يتنسّق

خامساً - المشهور عند العلماء ان آخر آية نزلت هي (اليوم اكملت لكم دينكم) الآية - عند غدِير خم - فان صح لماذا ادخلت

فى الاجزاء الوسطى من القرآن .

سادساً - تواترت الاخبار المتناقلة من طرق اصحابنا من ان الامام على (ع) قال - اقسمت ان لا ارتدى برداء الا ان اجمع القرآن - الخبر - واخرى ان ابا بكر وعمر تشاورا فى جمع القرآن وجمعاه حسب الكيفية التى نقلت من طرف اهل السنة - فان صح هذا نزانا وقوفاً بين هذا - وبين وصيته عليه الصلوة والسلام لانه ان كان لم يجمع عند وفاته (ص) لانرى محلاً لقوله **الصلوة والسلام** - خلفت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى - حيث تركه متفرقاً هنا و هناك - ولا يدري ما يحل به - وان كان مجموعاً لانرى لقسم على **عليه السلام** واهتمامه فى جمعه .

سابعاً - نرى الفطاحل من علمائنا يقولون بنقيصة القرآن وتحريفه و تبديله والزيادة عليه - ويؤيده قول اهل السنة عندما يريدون الطعن فى الشيعة - فهل فى هذا القول دليل ثابت وما هو - وهل له صحة او قريب منها .

ثامناً - هل ان كتاب المحكم والمتشابه للسيد المرتضى علم الهدى المنتشر بين الخاصة والعامة ثابتة نسبه اليه - فلو صح هذا نراه متناقضاً لكتابه التفسير الكبير - لانه ثبت فى الاول وجود الزيادة والنقص والتحريف والتبديل فى القرآن - ولا يقول بهذا فى الثانى

تاسعا - متى وجدت المواكب الغزائية - ومن هو المؤسس الاول لها . بهذه الكيفية . من لطم على الصدور وضرب (القمامات) وتشكيل دائرة التشبيه . وهل ان التشبيه الغير اللائق بمقام اهل البيت عليهم السلام جائز ويترتب عليه الثواب .

عاشرا - هناك تفسيرين للقرآن بروايتين مختلفتين مرفوعتين الى الامام الحسن العسكري (ع) لا يشك في توثيقهن فايتهما يصح الاعتماد عليهما مع وجود التناقض في المعنى والتعبير .

حادى عشر - تشير الاية الشريفة في قوله تعالى (لا يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم) الاية ، تشير الى اعجاز القرآن الكريم . ونراها ذات شقين . الاول يشير الى علم الله سبحانه و تعالى به (ولا يعلمه الا هو) .

والثاني ، فيما يخص العلماء في قولهم ، فان ثبت هذا نراه ينفي بآيات آخر جاءت مبينة ، من ان القرآن نزل بلسان عربى مبين ما فيه اعجاز عن الفهم ، بل الاعجاز عن الاتيان بمثله ومما يؤيده هو ان الله سبحانه وتعالى اجل واعلى من ان يؤاخذ الناس بما لا يعلمون فلو قلنا بهذا عارضتنا الاية (لا يعلم تأويله الا الله)

ثاني عشر - هل ان الاعلمية في التقليد واجبة وكيف تتحقق مع عدم التنازل والرضوخ الى الاختبار والامتحان ، و وجود الرغبة

فى الرياسة والشره الى المظهر ، فان قيل معرفة الاعظم بالتداع
فاغلبه يباع ويشترى ، وتستغل له الطرق التى لم تكن بخافه على
المطلع مما لا يمكننا ذكرها الآن ، وان قيل بالاجماع فالاجماع
على واحد لا يحصل ، وان قيل بالعمل ، فالعمل يحصل بالتبليغ و
جمع الوجوه ، والوجوه لانجمع الا بالاعراء غالباً ،

ثالث عشر - وصلت الينا من طرق معتبرة وصحيحة لا يشك فيها
احد ، روايات قائلة ببرد الشمس لعلى ^{عليه السلام} مرتين ، الاولى فى
المدينة على عهده صلى الله عليه وآله وسلم .

والثانية بعد رجوعه (ع) من حرب الخوارج فى النهروان ، كما
ردت على بوشع بن نون (ع) عند محاربتة مع صفوراء زوجة موسى (ع)
مع اننا لانرى لها اثرأ فى القرآن الكريم وقوله جل وعلى (ولا
رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين) ، ونرى علم الهيئة القديم والحديث
لا يقر بهذا كما لا يقبله قوله جل شأنه (وكل فى فلك يسبحون)
لان رجوع الشمس معناه التأخر عن الحركة ، وتأخرها تتأخر
بقية الافلاك المرتبطة فيها ، وقد يعترض علينا المخالفون والمتجددون
ولا نرى فى علم الهيئة القديم والحديث ما نردهم به بالاضافة الى تناقض
الروايات الواردة فيه .

رابع عشر - قضية المعراج وما حام حولها من الاعتراضات

و الشبهات مما لم يتيسر لنارد هم الا بقول القرآن و اتيان المعجزة
 و خرق العادة لله سبحانه و تعالى لاظهار فضل نبيه عليه الصلوة و
 السلام - وهذا غير مقبول في الاوساط العلمية الحاضرة .
 اجيبونا عن هذا ، جزاكم الله خيراً اهل البيت لانكم اهل العلم
 و معدنه .

المخلص الداعي
 الاحقر

حاج شيخ محمد طه الهنداوى النجفى زاده
 الاهواز - پيش نماز مسجد الحسن المجتبى (ع) كوى فولادوند
 حصير آباد .

٨ شوال ١٣٨١ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين - والصلاة والسلام على محمد وآله

الطاهرين

امّا بعد فهذه اجوبة مسائل سئلت من الحفيرة العلوية
الامينية .

السؤال الاول

جاء في دعاء ختم القرآن المشهور - اللهم بالحق انزلته و
بالحق نزل النخ .

الجواب

الامر فيه سهل ، لانه ان ورد في استحبابها حديث عن احد
المعصومين ولو كان ضعيفاً فبادلة التسامح في السنن نحكم باستحبابها
ونقرؤها والاّ نقرؤها رجاءاً لمطلوبيته لانه دعاء واطهار عقيدة

ولكننى لم اجدہ فى رواية و عدم وجدانى لايدل على عدم الوجود .

السؤال الثانى

الظاهر من بعض الاخبار المعتمدة والمشهور بين الخاصة والعامة ان اول سورة نزلت ، هى (اقرء باسم ربك) فاذا صح هذا لماذا جعلت فى آخر جزء من اجزاء القرآن
الجواب

تحقق فى محله ان كل آية من الايات وردت فى وقت خاص و موقع مخصوص ، ولهذا ان المفسرين اختلفوا فى شأن نزول الايات على اقوال

وايضاً قول على (ع) (اقسمت ان لا ارتدى برءاء الا ان اجمع القرآن) - كما عنون فى السؤال السادس .

فعلى هذا يمكن ان يقال ان (اقرء باسم) اول سورة نزلت ، ولكن لما كانت الايات فى زمان حياة النبى ﷺ متفرقة و كل آية نزلت فى مورد خاص لمصلحة مخصوصة وعند جمعها و ائتلافها بعد وفاته صلى الله عليه وآله صارت كذلك اعنى وقعت (اقرء باسم ربك) فى اواخر القرآن .

السؤال الثالث

المشهور في التسليم عند الصلوة ، قولنا ، (السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته) .

فهل انتها من الواجبات ام من المستحبات ، وهل كان يقولها النبي ﷺ عند الصلوة ، والآتى شرعت ، ومتى شرعت الصلوات على النبي وآله في الصلوة

الجواب

هذا السؤال يتضمن سؤالين بل سؤالات احدها - ان (السلام عليك النبي الخ) هل انتها من الواجبات ام من المستحبات وثانيها - هل كان يقولها النبي ﷺ عند الصلوة ام لا ، مع انه لا يجوز في المحاورات العرفية ، ان يخاطب الانسان نفسه - فكيف يجوز للنبي ﷺ ان يخاطب نفسه ويقول (السلام عليك ايها النبي ورحمة وبركاته) وثالثها - و متى شرعت الصلوات على النبي وآله في الصلوة .

فالجواب عن الاول - ان المشهور بين الفقهاء كما هو الظاهر - انها من المستحبات

وذلك لأنه لما لم يكن لنا دليل على اثبات وجوبها - وان
وردت في اعتبارها روايات كثيرة - لأنه ان قلنا ان الوجوب و
الاستحباب نوعين من الطلب ولو كانا مشتركين في اصل الطلب -
فعلي هذا نحتاج في اثبات كل واحد منهما الى دليل يخصه و
يميزه عن غيره - ولما لم يكن في المقام دليل يفيد وجوبها فيحمل
على الاستحباب

وكذلك ان قلنا انهما نوع واحد وتفاوتهما في الاذن في الترك
في الاوامر الاستجابي وعدمه في الوجوبي
ولما اختلفوا في ان الامر هل هو حقيقة في الوجوب - ام لا -
والاكثر من ذهبوا الى ان الامر حقيقة في الوجوب
فبناءً على هذا يحمل ايضاً على الاستحباب لما بين في محله
(كصلوة الجواهر) وغيرها

وذلك لأنه وردت الاحاديث المشتملة على هذه التسليمة - و
وردت اخبار أخرى خالية منها - فمن عدم ذكرها نستفيد عدم
وجوبها لأنها في مقام بيان واجبات الصلوة

وعلى أي حال من جميع ذلك يثبت استحبابها

والجواب من الثاني

بعد مشروعيتهما بالاجماع - أنه يمكن ان يجاب بالنقض والحل

أما التقصص فهو أنه منقوض بقوله تعالى في سورة الفاتحة
(إياك نعبد وإياك نستعين)

لأنه لا شك في كونها كلام الله تعالى - ومع ذلك خاطب الله تعالى
فيها ذاته سبحانه

ونظائرها في القرآن كثيرة

و أما الحل فيمكن ان يقال ، كان النبي ﷺ ، مأموراً بها
لأبواب مشروعيته لأمته

كما ان الآيات أيضاً كذلك كانت في مقام التعليم . و
ارشاد البشر الى طريق اظهار العبودية ، و طلب الاستعانة من
مبدئه تعالى

وعن الثالث

الظاهر ان الصلوات على النبي ﷺ في الصلوة ووجوبها ثبتت
باجماع الأمة ، ولا خلاف معتد به في المقام

وأما بضميمة (آله) فقد وردت في اعتبارها و وجوبها
اخبار كثيرة - من طرق الخاصة والعامة بحيث يرشدنا الى
وجوبها .

ولما كانت هذه المسائل من المسائل الفقهية يحتاج الى مجال
اوسع لبسط الكلام فيها

السؤال الرابع

هل القرآن نزل بهذه الكيفية الموجودة بين الدفتين من ترتيب
السور والايات الخ

الجواب

كما قلنا في تفسير سورة القدر - يمكن ان يقال ان القرآن
باعتبار حقيقته ومعنويته نزل في ليلة القدر دفعة واحدة على قلب
النبي ﷺ - و لكن باعتبار الحروف و الايات نزل متفرقا -
كما يشهد به الاخبار - في خصوصية كل آية بمورد
مخصوص .

والموجود بين الدفتين كما نراه انما يكون ائتلافها واجتماعها
بعد رحلة الرسول ﷺ كما يشهد به الاخبار المستفيضة
وايضا ما نراه من اختلاف الترتيب بين المكّي والمدني دليل آخر
على ان ائتلافها وجمعها و وضعها بين الدفتين وقعت بعد رحلة
الرسول ﷺ

ولا مانع منه لان القرآن اسم لكل آية و لمجموع
القرآن .

فهل نرى ان كان القرآن الذي آمانا صار اوراقا متفرقة سلب
منه اسم القرآن .

لاشك في انه في هذه الحالة يصدق اسم القرآن على كل واحد من اوراقه وآياته .

وبهذا يظهر الجواب من السؤال الخامس وهو ان المشهور بين علمائنا ان آخر آية نزلت هي (اليوم اكملت لكم دينكم) ، عند غدير خم ، فان صح لماذا ادخلت في اجزاء الوسطى من القرآن .

لانه لامنفات بين ان تكون هي آخر آية نزلت على الرسول عند غدير خم ، وبين كون الايات بعد متفرقة ، وعندائتلافها وجمعها صارت في الاجزاء الوسطى من القرآن لما قلنا ان القرآن اسم لمجموع الايات والسور اعم من كونهما متفرقتين او مؤتلفتين

فالموجود بين الدفتين لا يكون بحيث اذا افترقت سلبت منها تسمية كونها قرآناً

ومن هذا ايضاً يظهر الجواب عن السؤال السادس وهو انه - تواترت الاخبار المتناقلة من طرق اصحابنا من ان الامام على عليه السلام قال (اقسمت ان لا ارتدى برءاء الا ان اجمع القرآن)

لان القرآن كما قلنا اسم لمجموع الايات والسور اعم

من ان تكون متفرقة او مؤتلفة

فلا مانع من افتراقه في زمان حيوته عليه السلام
ومع ذلك اشار اليه في قوله صلى الله عليه وآله (كتاب الله
وعترتي)

وايضاً لو سلمنا ان القرآن اسم لهذه الكيفية الموجودة بين
الدينين

ليمكن ان يقال ان قوله عليه السلام (كتاب الله) اراد منه الكتاب
الذي يجمع بعد وفاته كذلك

كما ان المشهور بين علمائنا الامامية ان المقصود من قوله عليه السلام
(وعترتي) فاطمة عليها السلام والائمة الاثنى عشر - مع عدم وجود
كلهم في زمان حيوة رسول الله عليه السلام

وذلك لان نسبة كل الازمنة اليه عليه السلام تكون واحدة. لاحاطته
بكل الازمنة والامكنة

فلهذا صح له الاشارة الى الزمان الانى ويخبر عن كل شئ
يحدث في الازمنة المستقبلية كأخباره عليه السلام بجميع ما وقع في
زماننا هذا من علائم الظهور

السؤال السابع

نرى القطا حل من علمائنا يقولون بنقيصة القرآن و تحريفه

وتبديله والزِّيَادَة عليه - ويؤيده قول اهل السنّة عند ما يريدون
الطعن في الشيعة

فهل في هذا القول دليل ثابت - و ما هو - و هل له صحة او
قريب منها

الجواب

ان المدّعين لثبوت التحريف في طرف النقيصة ، تمسكوا
بالاخبار الاحاد ، مع ان بعضها من الاخبار الضعيفة
فلذلك في اثبات هذا الامر العظيم لايجوز الاعتماد عليها - مع
ان تنقيصه فضلاً عن الزيادة عليه ، ان كان لها قول - ولم اره -
لازعم من قال بالزيادة عليه - مخالف للعقل والنقل
اما العقل - فان جاز تحريفه في طرف النقيصة - لجاز ايضاً
في طرف الزيادة عليه .

فحينئذ يسقط اعجازه والاعتماد عليه - مع انه مخالف لقوله تعالى
في مقام التحدى (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا
بصورة من مثله)

وقوله سبحانه (قل لئن اجتمعت الجن و الانس على ان يأتوا
بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض
ظهيراً) .

كيف وان جاز تحريفه في طرف النقيصة جاز تحريفه في طرف الزيادة

فحينئذ يلزم الكذب (والعياذ بالله) في قوله تعالى (ولا يأتون بمثله) .

لصدق ما زاد عليه بكونه قرآناً و يصير مثله فيسقط اعجازه والتحدى به فتأمل

واما النقل

فمن الايات مثل قوله تعالى (نحن نزلنا الذكر وانزاله لحافظون) .

ولاشك في ان المقصود من الحفظ - حفظ آياته و سورة و كلماته - فمع تحريفه و تنقيصه كيف يصدق انه تعالى حفظه .

وايضاً مناف مع قوله سبحانه

(وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته)

لانه لا شك في ان التحريف هو تبديل كلماته

الى غير ذلك من الايات الكثيرة الدالة على عدم امكان التبديل والتحريف في كلام الله سبحانه

ويؤيده - قول الرسول ﷺ (اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله

وعترني ولا يفترقان) .

لان عدم افتراقهما يدل على بقائهما على ما هما عليه ، وعدم الاختلال في وجودهما

ولما كان هذا القول مخالفا مع حكم العقل والنقل - مع كون دليل القائلين به اخبار الاحاد - فلا اعتماد عليه - و بزعمي هي من الاخبار التي قال المعصوم في الحديث المشهور (فاضربوه على الجدار)

نعم يمكن الجمع بينهما ، بان نقول لعل الاخبار التي تدل على تحريفه ، هي الاخبار التي وردت عن النبي ﷺ في بيان بعض ما انطوت في كمون الايات من الاسرار والرموز .

وهذه من العلوم المنصوصة بعلي عليه السلام دون الصحابة

ولعل لذلك ينكرون اهل السنة ، والا فكيف يتصور ان القرآن الذي نزل لهداية الخلق و هو من المعجزات الباقية الى يوم القيامة ان يمكن تحريفه وتنقيصه

هذا ما عندي في حل هذا الاشكال والله تعالى عالم بحقيقة الحال .

السؤال الثامن

هل إن كتاب (المحكم والمتشابه) للسيد المرتضى علم الهدى
قدس سره - المنتشر بين الخاصة و العامة - ثابتة نسبه
اليه -

فلو صح هذا نراء متناقضاً لكتابه التفسير الكبير
لانه يثبت في الاول وجود الزيادة والنقص والتحريف والتبديل
في القرآن ، ولا يقول بهذا في الثاني
الجواب

لم اكن الان مستحضراً لخصوصياتهما ولا كونهما متناقضين
ام لا .

ولكن ان كان كما قلتم تناقض بين كتابيه وفي كتابه الاول
اثبت التحريف والتبديل في القرآن ، وفي الثاني انكره
فلا يخلو اما ان يكونا في الزمان الواحد او في الزمانين ، فان
كان الاول ، فبناءً على القاعدة المسلّمة بين العلماء - اذا تعارضا
نساقطاً - فلا اعتماد عليهما

وان كانا في زمانين - و في الثاني انكر التحريف والتبديل
في القرآن

فيعلم من ذلك انه رجع عن قوله الاول ، وكم لذلك من نظير

السؤال التاسع

متى وجدت المواكب الغزائية ، ومن هو المؤسس الاول لهذا
الكيفية - الى آخر السؤال
الجواب

ان هذا السؤال يشتمل على السؤالين
الاول من هو مؤسسها ابتداءً
والثاني، انه هل يجوز شرعاً اللطم على الصدر وتشكيل دائرة
التشبيه ام لا
فنقول - اما الجواب من الاول فلا ادرى من هو مؤسسها
بالخصوص .

ولكن القدر المسلم انها كانت من مؤسسات عوام الشيعة .
والعلماء مع علمهم بانها مخالف مع القوانين الشرعية لم يمنعوهم
او منعوهم ولم يسمعوا فتركوهم في طغيانهم .
والعوام ارتكبوا الخلاف من حيث لا يشعرون وهم من (الذين
يحسبون انهم يحسنون صنعا)

واما عن الثاني ، فاقول ، على ما تقتضيه القواعد الفقهية لاستنباط
الاحكام الشرعية لاستيفاد منها الا الحرمة ، لانه لا مخصص للعمومات
الاولية، و القواعد الكلية - من حرمة الاضرار والا يذاء بالنفس .

ولا دليل لنا لاستثنائها في المقام

وايضاً العمومات التي نستفيد منها حرمة تشبيه الرجال بالنساء
وبالعكس كما يصنع في دائرة التشبيه ، تشملها - ولا دليل في المقام
لخروجها عنها .

وكيف يتوهم انه يرضى الشارع ويأذن لها - مع ان تشبيههم بآل
الفترة سلام الله عليهم غير لائق بمقام الزاكيات المطهرات من
آل العصمة ، مع تلك الاشعار والكلمات التي ينتسبون اليهم ، والحال
انها غير لائق بمقامهم سلام الله عليهم

نعم - الاخبار الواردة ، في ثواب البكاء والابكاء على الحسين (عليه السلام)
كثيرة لكن اللازم على خطباء المنابر ، أن يفهموا الناس ان
الحسين (عليه السلام) قتل وبذل نفسه الشريفة لأجل العمل بشرائع الدين
فمن لا يلتزم باحكام الاسلام ويتجاهر بالمعاصي فالحسين عليه السلام
منه برىء

السؤال العاشر

هناك تفسيرين للقرآن بروايتين مختلفتين مرفوعتين الى الامام
الحسن العسكري (عليه السلام) لايشك في توثيقهما ، فأيهما يصح الاعتماد
عليهما مع وجود التناقض في المعنى والتعبير

الجواب

ان هذين التفسيرين اذا تعارضا بزعمكم - ولم يكن في المقام وجه جمع بينهما ، يسقطان عن الحجية كما برهن في محله . من ان الدليلين اذا تعارضا تساقطا فلا يعتمد عليهما

السؤال الحادى عشر

تشير الآية الشريفة في قوله تعالى (ولا يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم) تشير الى اعجاز القرآن الكريم ، و نراها ذات شقين - الاول يشير الى علم الله سبحانه وتعالى به ، ولا يعلمه الا هو - والثاني فيما يخص العلماء في قولهم ، فان ثبت هذا نراه يُنفى بآيات أخر جاءت مبيّنة من ان القرآن نزل بلسان عربى مبين ما فيه اعجاز عن الفهم بل الاعجاز عن الاتيان بمثله ومما يؤيدده هو ان الله سبحانه وتعالى اجل واعلى من ان يؤاخذ الناس بما لا يعلمون .

فلو قلنا بهذا عارضتنا الآية (لا يعلم تأويله الا الله)

الجواب

انه كما قال تعالى ، في القرآن (آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات)

فما لا يعلمه الا هو ، هو المتشابهات التي لا يعلم تأويلها ولا تفسيرها

الآهو ، فلا يكلف الناس ان يعلموا المتشابهات - وكما قلتم ان الله تعالى اجل ، من ان يؤخذ الناس بما لا يعلمون وكونها ذات شقين . الاول تشير الى علم الله به و لا يعلمه الآهو ، والثاني فيما يخص به العلماء ، لا ينافي مع قوله تعالى ان القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ما فيه اعجاز عن الفهم ، بل الاعجاز عن الاثيان بمثله - ولا ينافي مع كونه عربياً فصيحاً بليغاً ، لان الاعجاز عن الفهم راجع الى معاني واسرار ، هما مندرجتان فيه ، لا الالفاظ والجملات الراجعة الى قواعد العريضة

بل لاشتماله بما يعجز البشر عن فهمه يؤيد فصاحته ، كيف لا وان كان القرآن كلام مثل كلام الناس في محاوراتهم العريضة - فكيف عجزوا عن الاثيان بمثله

ولما كان في متشابهات القرآن رموزاً واسراراً فلموضته وكونه فوق كلام الناس ، قال سبحانه (لا يعلمه الا هو)

السؤال الثاني عشر

هل ان العلمية في التقليد واجبة وكيف تتحقق الخ
الجواب

كما برهن في محله ، العلمية في التقليد واجبة وذلك لانه لما كان التقليد من غير انمعصوم «ع» خلاف القاعدة

واستنباط الاحكام من مداركها متمسّر بل معتذر لعموم الناس
 فلهذا بحكم العقل يجوز للعوام فى المسائل الفرعية ان يقلدوا
 فلما كان كذلك فيلزم الاقتصار على القدر المتيقن ، و هو تقليد الاعلم
 والاعلمية مثل سائر الموضوعات الشرعية يتحقق بالبينّة
 او الشياع المفيد للعلم او الظن المتأخّر للعلم - و الشياع حجة
 اذا تحقق من اهل الخبرة - و هم العلماء المتبحرون فى الفقه
 فبعد الاختبار عن من ادعى الاعلمية فى محاوراتهم الفقهية وشهادتهم
 بكونه اعلم اهل زمانه بحيث يصير شائعاً بين المؤمنين - فحينئذ
 يجوز للعوام ان يقلّدوه ، و هم معذورون فيما يخطئون
السؤال الثالث عشر

وصلت الينامن طرق معتبرة و صحيحة : لا يشك فيها احد -
 روايات قائلة برد الشمس لعلّى رفع مرّتين الخ
الجواب

نعم الروايات الواصلة الينامن طرق موافقيننا و مخالفيننا كثيرة
 لكن بزعمكم يرد عليها وجوه من الاشكال والاعتراض على وقوعها
الاول

عدم ذكرها فى القرآن ، وهذا مناف لقوله تعالى
 (ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين)

والثاني

عدم وقفها مع علم الهيئة . قديماً و جديداً ، كما لا يقبله قوله تعالى (وكل في فلك يسبحون)

والجواب عن الاول

انا لانسلم عدم اثر منه في القرآن الكريم و ذلك او لا - لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، لان علم القرآن كما قالت المحققون من علماء الشيعة والسنة ، عند الرسول ^{صلى الله عليه وآله} وبعده ^{عليه السلام} عند علي ^{عليه السلام} والائمة المعصومين عليهم السلام ، و باعترافهم كل واحد من الاصحاب علم بعضه لانمايه ، فاذا كان حال الاصحاب والحاضرين في زمان النبي والوصي عليهما السلام كذلك ، فكيف يكون حالنا في هذا الزمان

وثانياً - يمكن استنباطه من بعض الايات ، واتى و ان لم اجد آية يصرح به - وايضاً ما رأيت احداً تعرض له ولكن بزعمى يمكن ان يقال ، قوله تعالى في سورة التكويد (فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس) بناءً على اطلاقها ، يشتمل على بيان ذلك ، لمفسر هذه الآية في اللغة بالكواكب التي تخنس في مجراها ، اى ترجع بعد ذهابها ، كما قال الراغب في المفردات ، فلا اقسم بالخنس اى بالكواكب ، الى ان قال ، لانها تخنس في مجراها ، اى ترجع الخ

فبناءً على هذا ، الكواكب التي تخنس في مجراها ، اى ترجع
بعد ذهابها ، وقالوا ، السيارات المربخ ، والزحل ، وباقي الكواكب
سوى النيرين

ولكن لما لم يكن في الآية دليل على تقييدها بها - فهي
باقية على اطلاقها وتشمل كل السيارات حتى الشمس والقمر
فعلى هذا في الآية اشارة الى انه كما ان لكل السيارات رجوعاً
بعد ذهابها ، الشمس والقمر ايضاً كذلك . يعنى يمكن ان ترجعا
بعد ذهابهما ولونادراً

واما الاشكال الثاني - بان رجوع الشمس معناها التأخر عن
الحركة ، وتأخرها يتأخر بقية الافلاك المرتبطة فيها الخ
فالجواب انه وان كان هذا الاشكال قوياً عوباً صعب الانحلال
لانه من القاعدة المسلّمة بين الحكماء والفلاسفة ارتباط الاشياء و
اتصال بعضها ببعض ، وكونها بحيث تكون كشيئ واحد ، وبافتراق
احدها ، ولو سيراً ، يفترق بينها ، وتشتت نظامها ، خصوصاً المنظومة
الشمسية - وارتباط الكواكب والسيارات بها - ولكن مع ذلك
بعون الله تعالى - في واحد من تأليفاتى المسمى بـ (مخزن اللئالى)
في فضائل مولى الموالى - بينت بياناً موضحاً لرفع هذا الاشكال -
فان شئت فارجع اليه .

وهنا نقول - أولاً - انّ المحال ينقسم الى قسمين -
 الأول - المحال العقلي - مثل اجتماع النقيضين والضدين في محل
 واحد في آن واحد .

والثاني - المحال المادي وهو ما لا يكون محالاً عند العقل و
 لكن هو خلاف العادة - مثل كثير من المخترعات المشاهدة - في
 عصرنا - ولعل قبل مشاهدتها يتوهم انها من المحالات
 ورجوع الشمس محال عادي لاعقلي - مثل تمام معجزات
 الانبياء على نبينا وآله وعليهم السلام
 وهذه القضية تحتاج الى مزيد بسط ، و لا يسع المقام الاّ الاجمال
 والاشارة

وهو انه كما برهن في محله - الولي له التصرف في عالم الملك
 وذلك لانّ العبد اذا وصل الى مقام العبوديّة - و تخلق باخلاق
 الروحانيين - غلبت عليه صفات الارواح المجردة - فيحصل له
 السلطنة على العوالم الماديّة - ويتصرف فيها كيف شاء بمشيئة الله
 تعالى واذنه سبحانه .

لانّه صار مظهراً ومرء آتاً لصفات الله جلّ شأنه - ولما لم يكن ردّ
 الشمس من المحال العقلي - والعقل لا يحكم بمحاليتها ، جاز ردّه
 كيف لا - وهل العقل يأبى انّ في قضاء الله تعالى وفي ابتداء خلقه

العالم تنظم العالم والمنظومة الشمسية بحيث ترجع في الوقت المعين لمصلحه - خاصة - كاثبات نبوة نبي او ولاية ولي او غيرها وقرآن ترجع الشمس مع ما يرتبط بها - وذلك كان جزءاً لنظام العالم في ابتداء خلقته .

وبهذا تنحل المشكلات في باب المعجزات - لان كلها في النظر البدوي يتوهم انها من المحال

وايضاً - هذا الاشكال مبني على حركة الشمس حول الارض ولكن بناءً على ما قرره علم الهيئة الجديدة من ان الارض تتحرك حول نفسها فدفع هذا الاشكال اسهل .

لانه بناءً على ذلك بحركتها ورجوعها لا يلزم حركة الشمس وما حولها - وبهذا يندفع الاشكال - بكون رد الشمس مناف مع قوله سبحانه (وكل في فلك يسبحون)

لانه كما فسر الآية - ان المقصود ان كل واحد من الكرات والسيارات والكواكب في فلكه ومستقره يدور حولها - كما قال تعالى (والشمس تجري لمستقر لها)

ومنها الارض فانها ايضاً تدور حولها والليل والنهار يحدثان من اقبالها الى الشمس وادبارها منها

وهذا لا ينافي مع انها في وقت خاص لمصلحة خاصة بمشيئة الله سبحانه تسير سيراً قهقرياً ولا يلزم منه فساد العالم والله على كل شيء قدير

السؤال الرابع عشر

قضية المعراج وما حام حولها - من الاعتراضات والشبهات
ممّالم يتيسر لنا ردّهم الا بقول القرآن واثبات المعجزة و خرق
العادة لله سبحانه وتعالى وهذا غير مقبول في الأوساط العلمية الحاضرة

الجواب

ان الذين لا يقبلون ذلك - اما ان يكونوا من الذين يعتقدون
بوجود المجردات و يعتقدون ان لكل فرد من افراد البشر
روحاً مجرداً

واما ان يكونوا من الذين ينكرون وجود مجرد رأساً -
ويقولون لا يكون في عالم الوجود شيئاً سوى المادة ولوازمها .
فان كانوا من الطائفة الاولى - فالكلام معهم سهل - لانه لاشك في
ان افراد البشر في درجات الروحانية متفاوتة - بعضهم في الطرف
الداني - يعنى وان كان له روحاً مجرداً ولكن الروح فيه ضعيف
في غاية الضعف ، بحيث انه لا اثر لروحه ونفوذه في المادة ، لجموده
في الماديات - بل يمكن ان يقال ليس له روح مجرد بالفعل
وذلك لانتفاء اثر روحه ووقوعه تحت استيلاء قوى الطبيعة و
سيرورته من توابع المادة

وبعضهم في الطرف العالي بحيث يكون في اعلى درجة من درجات القوة - لانه ليس للوجود المجرد حدّ محدود - فحينئذٍ له القوة والاستيلاء على المادة - ويستخرج منها خواصها واثارها - وبينهما مراتب كثيرة في القوة والضعف فلما شاهدنا تفاوت افراد البشر في القوة والضعف في الروحانية

ينكشف لنا ان الروح حقيقة واحدة ذات تشكيك ، كالوجود على رأى بعض الحكماء وله مراتب في القوة والضعف - وكل مرتبة منها له مرتبة فوقه حتى ينتهى الى درجة ليس لها ما فوق الوجود واجب الوجود جل وعلا

فاذا تمهدت هذه المقدمة - فنقول لما كان روح النبي الخاتم ﷺ في اعلى درجة القوة والاستيلاء - باعتراف كل العقلاء - حتى ان المنكرين لنبوته ﷺ معترفون بانه كان عالماً حكيماً في اعلى درجة الحكمة - فيكفى لانهم في اثبات معراجة الجسماني - ان نقول ان النبي الخاتم ﷺ لما كان قوته الروحانية و تجرده في اعلى مرتبة التجرد - فكان قوة ارادته وعزمه بحيث نفذت في الموجودات و تصرف فيها بمشية الله تعالى

فلما كان كذلك ففوة ارادته وعزمه نفذ في جسمه الشريف و
 حركه وصعته باذن الله سبحانه في عالم الملك والمملوك - ليرى
 آثار صنع إلهه وخالفه - ويزيد في معرفته - كما في قوله تعالى
 حكاية عن قول ابراهيم على نبينا وآله و عليه السلام (ولكن
 ليطمئن قلبي)

واما ان كان المنكر من الطائفة الثانية اعنى المنكرين
 لوجود مجرد برأسه فنقول له من حيث الحكمة الطبيعية
 والكشفيات العصرية - بعد ان وصلت علماء المادة و فلاسفة
 الطبيعة - الى استخراج جملة من قوى العناصر المودعة في الكون
 المحسوس - التي ماظفر بها احد من السابقين - فاستخرجوا منها
 مايدھش الالباب ممّا ترتب عليها من الآثار والاسرار من عجائب
 المخترعات النافعة - كالسيارة - والطيارة ، و امثالهما - فضلا عن
 الاكتشافات الفلكية والطب و اضرابهما

فهل ينبغي بعد ذلك مجال للاستنكار والاستبعاد من ان يكون
 في الكون قوى كامنة واسرار خفية - اطلع الله تعالى عليها انبيائه
 واوليائه عليهم السلام - و يظهرون بها المعجزات والكرامات -
 خصوصاً الفرد الكامل منهم كالنبي الخاتم ~~عليه السلام~~ بان افاض عليه قوة
 وقدرة واستيلاء على القوة المغناطيسية ، التي مرتبة ضعيفة منها
 مودعة في كل بشر والنوم المغناطيسية وبعض التصرفات التي من آثارها

منها فبقوتها تنصرف في المواد والطبيعات
 وصار بها بحيث ان روحه الملكوتية تصعد جسمه الناسوتية الى
 السماء ليطلع على ما فيها من عجائب صنعه سبحانه وتعالى
 وهذا جواب افناعي لمنكرى المعراج لكسر استبعادهم - والآ
 فمقام الانبياء ولا سيما النبي الخاتم ﷺ وعلينهم جميعاً - فوق
 ما يتصور - وكذلك القوى المكنونة في نفسه الشريفة تكون فوق
 ما في سائر النفوس ، بل وسائر الموجودات حتى المجردات العلوية
 لانه كما برهن في محله هو عقل الكل وصادر الاول - فكيف يمكن
 مقايسته بغيره .

هذا ما ظهر لفهمي القاصر في حل هذه الاشكالات وكل واحد
 منها يحتاج الى مزيد بسط في الكلام ولا يسعني المجال الا الاجمال
 والله تعالى عالم بحقيقة الحال

العلوية الامينية



بسمه تعالى

السيدة الجليلة العالمة النبيلة الفيلسوف الفقيه دامت
بركانها .

بعرض ميرساند تأليفات نفيسة سيده جليله و عالمه نبيله
دامت افاداتها را مطالعه نمودم - الحق بسى مورد استفاده و
استفاضه ديديم خداوند سبحانه جزاى خير مرحمت فرموده -
و اين خدمات برجسته شما را بر عالم اسلام باحسن وجه
مقبول فرمايد .

آيد (وان من شئى الا يستبح بحمده ولكن لانفقهون تسبيحهم)
ونظيرها - سبح لله - او - يستبح لله مافى السماوات ومافى الارض
و نظيرها - آية السجدة - ما المراد من هذه الايات - أهو
التسبيح والتقديس الذاتى - و السجدة الذاتية بمعنى كون
الموجودات بذواتها حاكيات عن العلة وخاضعات للارادة الازلية
اوالتسبيح و السجود التكليفى والتشريعى ، فان كان الاول

فذلك لا يلائم قوله تعالى (ولكن لانفقهون تسبيحهم)
لان من كان له أدنى تأمل وشعور - يفهم كونها دالة على
وجود الصانع

و ان كان الثانى - فذلك لا يصح - لانه فرع التعمق والشعور

والحال ان الموجودات ليست كلها عاقلة - فكيف يصح التكليف
 متمنى است كه جواب آیات را بأوضح بیان و برهان مرقوم
 فرمائید

نفعه (۱۳) از (نجات الرّحمانية) مطالعه شد - از آنجائیکه
 خیلی مختصر بود چیزی دستگیر نشد .

ضمناً بعرض میرساند کتاب (اربعین) از آنجائیکه نسخه اش
 نایاب است ، در صورت امکان يك نسخه باینجانب مبذول فرمائید

الاحقر سید حسن الحسینی

تبریز - مقصودیه - کوچه بلوری

سید حسن میرزائی

بسمه تعالى

بعرض عالی میرساند - پس از اهداء تحية و سلام پاسخ پرش
از قوله تعالى .

(و ان من شیء الا یسبح بحمده ولكن لانفقھون تسبیحهم)
ونظائرھا من الآیات .

ذهب اکثر الحكماء والمفسرين الى ان التسبیح والتحمید
من الموجودات عبارة عن دلالة وجودهم واحوالهم على توحید الله تعالى
وصفاته جل شأنه من العلم والقدرة والارادة والحكمة ، فكلھامسبحة
ومهللة ومحمدة .

والقول بعدم ملائمته مع قوله تعالى (ولكن لا تفقھون تسبیحهم)
مردود ، بان اکثر الناس ولو انهم یعترفون بالسنتهم بوجود
إله العالم ، ولكن ماكانوا یتفکرون فی انواع الدلالات كما قال الله
تعالى .

(وكأین من آية فی السماوات والارض یمرون علیھا وهم عنھا
معرضون) (۱) .

فالاطلاق فی قوله تعالى (لانفقھون) ینصرف الى الغالب وھم
اکثر الناس .

وبعض الحكماء مثل صدر الدين الشيرازي قدس سره قال في (الاسفار)
 ان هذا الوجود كله حي ولا معنى للوجود بغير حياة - وان
 الحياة على مقدار اشراق انوار الوجود الالهي ، على المخلوق ، فلانسان
 والحيوان والنبات حياة - اي ان هناك نوع من الشعور ، وهكذا
 الجماد له نوع من الشعور اقل من غيره ، لانه افيض عليها من الحي هكذا
 نقلت منه مخلصاً

وايضاً - قال قدس سره في (تفسيره) ان الموجودات متوجهة
 نحو الحق طبعاً و ارادة وعقلاً ، وهذا المعنى مشاهد في اكثر المحسوسات
 الجواهرية .

الى ان قال قدس سره .

و اذا ثبت هذا ظهر ان كل موجود على حسب وجوده عارف
 بربه المتصف بصفات الجمال المنزه من نقائص الامكان والزوال -
 فمن عرف الله تعالى فلا محالة يستبحه ويقدره ، بلسان الحال او المقال
 او الفعل - الى آخر ما افاده قدس سره ،

والى غير ذلك من الاقوال التي ذكرها يطول .

وهذا الوجه الاخير وجيه ، الا انه يصعب علينا اقامة الدليل عليه
 بحيث يدفع الاشكال بعدم التعقل والشعور لاكثر الموجودات .

ثم اعلم ان دلالة الموجودات على وجود الحق وصفاته وآلائه

نارة تكون بدلالة عقلية برهانية ، كما مر ، وهي مقدور لكل عاقل .

ونارة اخرى تكون بدلالة وجدانية - وبمشاهدة سرية - فالعارف حين ارتباط روحه وسره بحقائق الموجودات، يشاهد ان كلتها كلمات الله كما قال عز من قائل .

(قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً)

وفي شأن المسيح على نبينا وآله و عليه السلام (انما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته القاها الى مريم)
وينكشف له ان كل موجود من الموجودات بنفسه و وجوده تسبيح وتهليل وتحميد لوصف جماله .

ولما كان الكلام يرأى مافي ضمير المتكلم فمن نظر الى الموجودات بعين قلبه المكتحل بنور المعرفة يسمع يسمع قلبه تمجيد الموجودات وتثنائهم على ربهم بلسان الحال

و يرى بعين قلبه كيفية تمجيدهم وتثنائهم عليه تعالى بالامر التكويني و ايضاً ينكشف له كيفية سجودهم وانقيادهم للا و امر التكوينية و هذا النحو من التسبيح و التحميد الوجداني لا يظهر الا لمن له قلب سليم خال من الوسوس الشيطانية المحلى بذكر الله تعالى .
وليس لعموم الناس نصيب منها الا ندره فلذا قال سبحانه (ولكن

لا تفقهون تسبيحهم)

اي من طريق الحسّ أو العقل النظري

وفي النفحة (١٣) من (النفحات الرحمانية) اشارة الى هذا النحو من الدلالة

و في نظري القاصر يمكن ان يقال بوجه آخر ، ان في غريزة كل نوع من انواع الموجودات تسبيح وذكر خاص يختص به .
فكما ان لكل موجود من الموجودات غريزة بها يدبر امره في كل ما يحتاج اليه من لوازم حياته من دون فكر و روية كذا في كل واحد من انواعها غريزة بها يسبح الله ويمجده وهي مركوزة في وجوده .

والغريزة في انواع الموجودات كالفطرة في الانسان فكما ان فطرة الانسان على التوحيد فكذلك غريزة انواع الحيوانات والنباتات والجمادات كل واحد منها بنحو خاص على التسبيح والتحميد لله تعالى

ولكن (لاتفقهون) ولا يفهم هذا التسبيح الا قليل من خواص اولياء الله كالانبياء والاولياء و من له روح كروح سليمان على نبينا و آله و عليه السلام .

كما قال تعالى (قالت نملّة يا ايّها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون - فتبسم ضاحكاً من قولها) (١)

فاستماع سليمان عليه السلام كلام النملة ما كان يسمع رأسه قطعاً

لان النملة لم تكن عالمة عاقلة متكلمة يقيناً

فلهذا لا يجوز ان يتعلق الامر التكليفى التشريعى بغير ذوى العقول
والبرهان على اثبات ان لكل شئىّ نحواً خاصاً من التسبيح و

هى مر كوزة فى غريزته

ظاهر من الايات القرآنية والاخبار المستفيضة

كما فى بعض الادعية

(تسبح لك الدواب فى مراعيها والسباع فى فلواتها والطيور فى

وكورها و تسبح لك البحار بامواجها والحيتان فى مياهها)

ومادام يمكن ان يحمل الكلام على ظاهره وعلى معناه الحقيقى

لايجوز توجيهه وحمله على المعنى المجازى .

وكما ترى ظواهر الاخبار والايات آية عن دلالة الموجودات

على توحيد الله تعالى وعلى صفاته جل شأنه بالدلالة العقلية الا على نحو

المجاز من الكلام

و ان كان هذا يصح فى نفسه ولكن لايجوز ان يحمل الايات والاخبار

على الدلالة العقلية فقط

هذا ما حضر عندى فى توجيه الايات والله اعلم بحقائق كلماته

اما راجع بكتاب (اربعين) نسخه اش نايب است معذرت

العلوية الامينية

مى خواهم (۱) .

بسمه تعالى شأنه

روى رئيس المحدثين الشيخ الصدوق قدس سره في (ألفيه)
و (نواب الاعمال) انه قال رسول الله ﷺ - من صام يوماً في سبيل الله
تعالى كان كعدل سنة يصومها

ان كان المراد بصوم اليوم صومه ندباً - و بصوم السنة كذلك لم
يكن له معنى - وكذا لو كان المراد بصوم السنة صومه وجوباً - و
كذا لو كان المراد بصوم اليوم صومه وجوباً - و بصوم السنة صومها
كذلك

وان اريد بصوم اليوم صومه وجوباً و بصوم السنة صومها ندباً
امكن تصحيحه - نظراً الى كون ثواب الواجب ازيد و مصلحته الزم
الا انه مع منافاته للاطلاق - و اشعار (في سبيل الله) بالنذب - و
اتحاد سياق الصوم في المشبه والمشبّه به يكون كلاماً خالياً من
ثمرة معتد بها .

وان اريد بصوم السنة الامساك لا لله تعالى ، لم يكن له وجه -
لان افضلية صوم طاعة من امساك سنة ليس فضلاً للصوم طاعة - لان

الامساك سنة بل تمام العمر لله تعالى لا يسوى شيئاً بل هو عدم ، فعامنى
فضل الامساك طاعة عليه

فهذا الخبر بعد ايمان النظر مما لم افهم معناه ، فالمرجو من
سماعة حضرة العلية ادام الله تعالى ايام افادتها ، ان يكشف المراد
من هذا الخبر ، لازال وجودها مرجعاً للعلم والدین
محمد على قاضى طباطبائى

بسمه تعالى وبحمده

روى رئيس المحدثين الشيخ الصدوق قدس سره فى (الفقيه)
انه ، قال رسول الله ﷺ . من صام يوماً فى سبيل الله كان كعدل
سنة يصومها .

اقول ، لما كان صوم يوم كعدل سنة بلا وجه معتدبه غير معقول
ونحن نعلم بالضرورة انه لم يكن فى كلام المعصوم (ص) جزافاً ولا اغرافاً
فلهذا لابد من اعتبار مزينة زائدة فى المشبه بعداشراك المشبه والمشبّه
به فى كونهما عبادة ، اى وقوعهما بداعى الامتثال كى يصيران عبادة
والآ لم يكن فيه وجه شبه اصلاً ، الا على وجه بعيد كما سيجيى ،
ولو كان التفاوت كتفاوت سنة ويوم فيحتمل فيه وجوه

منها ان المراد بصوم اليوم صومه مقترناً بالتقوى ، وبصوم السنة
 عدم كونه كذلك ، يعنى ان الصائم اذا كان متصفاً بالتقوى ، يعادل صوم
 كل يوم منه بصوم سنة اذا لم يكن متصفاً بالتقوى
 ويمكن تصحيح هذا الوجه بما قال الله تعالى (انما يتقبل الله
 من المتقين)

الا انه مع منافاته للاطلاق لا يكون فى الكلام قرينة مجوزة لحمله
 على هذا المعنى ، وحمل الكلام على احد احتمالاته بلا قرينة مجوزة
 لايجوز كما هو ظاهر

ومنها ، ان المراد بصوم اليوم صومه وجوباً ، و بصوم السنة
 صومها ندباً ، نظراً الى كون ثواب الواجب ازيد ومصلحته الزم ، كما
 احتمله سيدنا المعظم ، مع اشعاره بانه ، مع منافاته للاطلاق و اشعار
 (فى سبيل الله) بالندب ، واتحاد سياق الصوم فى المشبه والمشبّه به
 يكون كلاماً خالياً من ثمرة معتد بها

ومنها - ان المراد بصوم اليوم ، ما احتمله المحدث القاسانى ،
 كما قال قدس سره فى (الوافى) فى بيان هذا الحديث ما هذا لفظه
~~كانه~~ اراد انه من صام خالصاً لله عز و جل من غير
 شوب غرض ، مباحاً كان كالحمية او حراماً كالرياء ، فكانه صام سنة
 لم يكن صومه بذلك خلوص

اقول ، ان كان غرضه قدس سره من الخلوص خلوص العمل

من الرياء وغيره و اتيانه بقصد امتثال الامر - و لو كان مجرد كره على هذا الامتثال الدّواعى النفسانية - و من عدمه عدمه كما يستفاد من ظاهر كلامه زيد في اكرامه

ففيه - انّ صوم سنة لم يكن بقصد الامتثال و لا يكون خالصاً بهذا المعنى ليس فيه فضل - لانه لا يكون عبادة - كى يعادل صوم يوم طاعة و عبادة .

نعم - ان اراد بصوم السنة الامساك لافى سبيل الله ، وانه فى الخاصيّة والاثّر الخارجى ، كصفاء القلب ، و طهارة النفس ، و ظهور الحكمة ، يعادل امساك يوم فى سبيل الله ، لامن جميع الجهات اى لا يكون المشبه والمشبّه به من حيث كونهما عبادة ، و لامن حيث الفضيلة و لامن حيث الثواب والاجر مساويين

فله وجه و يشهد بذلك ، الاخبار المستفيضة الدّالة على فضيلة الجوع والامساك ، وان لم يكن فى سبيل الله تعالى ، وانه يورث الحكمة ولو كان الممسك كافراً ، كما صرح بذلك كلّه فى حديث المعراج و لكنّه كما مرّ آنفاً ذلك مناف لسياق الكلام ، لان من سياق الكلام يستفاد اتحاد المشبه والمشبّه به من كلّ الجهات ، لامن جهة واحدة كما لا يخفى .

وان كان غرضه قدس سرّه من الخلوص ، بعد اشتراك المشبه والمشبّه به ، فى كونهما عبادة و طاعة ، مزية زائدة على امتثال الامر

بمعنى ان الدّاعى على امتثال الامر فى المشبه يكون وجه الله تعالى و عبوديته فقط - وكونه اهلاً للعبادة كما قال امير المؤمنين وسيد الموحدين صلوات الله عليه .

(ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً فى جنتك بل وجدتك اهلاً للعبادة فعبدتك)

لا الاغراض النفسانية ، دينوية كانت كقضاء الحوائج - او اخروية كال فوز بالجنة او الخوف من النار .

ففى نظرى القاصر هذا الوجه وجهه ، لقرينة مصححة فى الكلام وهى اشتمال الفقرة الاولى - بقيد (فى سبيل الله تعالى) كما قال عليه السلام **وَاللَّهُ يَسِّرُ**

(من صام يوماً فى سبيل الله) - وخلقوا الفقرة الثانية من هذا القيد كما هو ظاهر .

فلعل المقصود ان من صام يوماً خالصاً لوجه الله تعالى بحيث لم يكن له محرّكاً لامتنال امره سبحانه الا معرفته بجلاله و جماله وكونه اهلاً للعبادة ، كان كمدل سنة يصومها .

فمن عرف الله بجماله و جلاله والطافه الخاصة اشتاق اليه و اخلص عبادته له سبحانه

فأجبه الله واخلصه و ادناه قرباً معنوياً - فمن كانت عبادته

بهذه المثابة فحقيق ان تصير عبادته فى كل يوم من حيث فضيلتها و
آثارها الخارجيّة المترتبة عليها و نوابها الاخرويّة كعبادة سنة ان لم
تكن كذلك .

والدليل على ان اتّصاف العمل بالاخلاص غير اتّصافه بالعبادة
وان العمل الخالص هو الذى يكون خالصاً لوجه الله تعالى ، ولا يكون
لغيره تعالى مدخليّة فيه اصلاً - وان للعمل الخالص فوائد كثيرة - و
ان ثوابه ازيد من غيره - الايات الباهرات - والاخبار الكثيرة
امّا الايات فمنها قوله تعالى فى سورة (الصافات) آيه (٣٩)
(٤٠) الاّ عباد الله المخلصين - اولئك لهم رزق معلوم ، و منها قوله تعالى
فيها ايضاً فى آية (١٦٩) ، (لكنّا عباد الله المخلصين) ، الى غير ذلك من
الايات الدالة على فضيلة الاخلاص فى العمل .

وامّا الاخبار ، فمنها ما رواه فى الكافى عن امير المؤمنين عليه السلام
(طوبى لمن اخلص لله العبادة) والحديث النبوى صلى الله عليه وسلم (ان كل
احد ينال فى عمله ما يبغيه و يصل الى ما ينويه كائن ما كان دينياً
او اخروياً) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وبالجملة امثال امر الله تعالى فيما ندب عباده اليه ووعدهم الاجر
عليه ، و انما يأجرهم على حسب اقدارهم و منازلهم و نياتهم . فمن
عرف الله تعالى بجماله و جلاله و اخلص عبادته له لكونه اهلاً للعبادة .
احبه الله و اخلصه واجتبه ، و قرّبه الى نفسه قريباً معنوياً ، كما قال تعالى

فى حق بعض من هذه صفته (وان له عندنا لزلفى وحسن مأب)
ولا شك فى ان ثواب عمل من كان كذلك ازيد ، بمراتب كثيرة .
من غير الذى لا يكون بهذه المثابة .

فهذا بعد امعان النظر ما خطر ببالى فى توجيه هذا الحديث ، والله
العالم بحقائق اسرار كلمات انبيائه وحججه صلوات الله عليهم اجمعين .
وبعد ذلك لقيت عالماً جليلاً وقلت له ما تقول فى توجيه هذه
الرواية ، فهو بعد امعان النظر الدقيق قال يحتمل فيها وجوه
منها - ان يكون المراد من قوله بِإِذْنِ اللَّهِ (فى سبيل الله) طريق
الحج - وقال ، لى لاثبات ذلك شواهد من الايات والاخبار - ولا مجال
لى لبيانها

فبناءً على ذلك يصير المعنى ، ان من صام يوماً فى طريق الحج
او فى مكة المكرمة ، كان كعدل سنة يصومها فى غيره
ومنها - انه يمكن ان يكون المراد من صوم اليوم صومه فى
سفر الجهاد فى سبيل الله - وذلك لفضيلة سفره

ومنها - ان يكون المراد من صوم اليوم ، صوم المندوب
من المرابطين واهل الثغور - ويمكن الاستشهاد لذلك ، بقوله تعالى
(وصابروا ورابطوا) وبالدعاء (٢٧) من ادعية الصحيفة السجادية على
منشئه السلام لاهل الثغور

وقال - ان الاحتمال الذى احتمله صاحب الوافى قدس سره

في (الوافي) بعيد ، انتهى كلامه .

ولكن هذه الوجوه التي احتملها دامت بركاته ، في نظري القاصر
كلها بعيد ، لعدم الدليل المعتبر به عليها ، على ان سياق الحديث
آية عنها

فتلخص من جميع ذلك ان أحسن الوجوه ، في توجيه الرواية ،
هو الذي رجحناه وقلنا انه اقرب الى المراد من غيره ، وقوله تعالى
(فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة
ربه أحداً)

لعل المراد من لقاء ربه فوزه برحمته وكثرة ثواب عمله وعلو درجاته
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

العلوية الامينية

بسمه تعالى وبحمده

نقل شيخنا البهائي قدس سره (في الكشكول) كلاماً من البضاوى - بان تعليق الامر بالتبيين على فسق المخبر - يقتضى جواز قبول خبر العدل - من حيث ان المعلق على شيئ بكلمة (ان) عدم عدمه - و ان خبر الواحد لووجب تبيينه من حيث هو كذلك لما رتبته على الفسق - اذا الترتيب يفيد التعليل ، و ما بالذات لا يملل بالغير .

ثم قال قدس سره - لاريب ان اسم الفاعل هنا حاملة لمعنى الوحدة والوصف العنوانى معاً ، فيجوز كون المجموع علة للثبوت فكأنه قيل ، ان جائكم فاسق واحد فتبينوا ، ولو كان الثبوت معلقاً على طبيعة الفسق لبطل العمل بالشياخ

ثم لا يخفى ان الثبوت فى الآية معلق بإدائه الى اصابة القوم اى قتالهم ، فاذا لم يكن مظنة هذه العلة ، لايجب الثبوت لاصالة عدم علة اخرى غير هذه العلة ، كما يقول الخصم من انه اذا انتفى الفسق انتفى الثبوت ، لان الاصل عدم علة اخرى له

وعند التأمل فيما ذكرناه يظهر لك ان الاستدلال بالاية على حجية الخبر الاحاد العدول لاغير هم كما ذكره بعض الاصوليين فيه ما فيه ، والعجب عدم تنبيههم لهذا مع ظهوره انتهى كلامه رفع مقامه .

اقول - تقريب كلامه في الاستدلال بالاية يحتاج الى مقدمات .

الاولى ، ان تعليق الامر بالتبيين على فسق المخبر يقتضى جواز قبول خبر العدل - من حيث ان المعلق على شئى بكلمة (ان) عدم عند عدمه .

الثانية ، ان الشرط فى وجوب التبيين فى خبر الفاسق امور ، منها ، الفسق ، اذا الترتيب يفيد التعليل وما بالذات لايعتلل بالغير ومنها ، الوحدة ، ويتفرع عليها انه لوكان التثبت معلقاً على طبيعة الفسق لبطل العمل بالشياع .

و منها ، اصابة القوم والوقوع فى المفسدة ، اى قتالهم بحيث ان مجموعهما علّة تامّة لوجوب التبين وكلواحدة منهما جزء العلة فاذا انتفى بعض اجزاء العلة التامة انتفى المعلوم ، اى وجوب التبين فاذا لم يجب التبين وجب القبول

فاذا ثبت هذه المقدمات ينتج صحة قوله ، (وعند التأمل فيما ذكرناه يظهر لك ان الاستدلال بالاية على حجية الخبر الاحاد العدول

لاغيرهم كما ذكره بعض الاصوليين فيه مافيه)

ولكن يشكل عليه بوجوه ، الاول ، انه لانسلم ان مفهوم الاية يقتضى جواز قبول خبر العادل عند مجيئه بالخبر ، بل المفهوم عدم تبينه عند عدم مجيئى الفاسق بالخبر ، فالاية بالنسبة الى خبر العادل ساكت ، فان سلم عدم وجوب التبين عند مجيئى العادل بالخبر ، فلانسلم ان عدم وجوب التبين يقتضى جواز القبول ، بل عدم وجوب التبين اعم من جواز القبول و عدمه ، بمعنى انه ليس له ان يتبين لاحترامه ، وليس له ان يتلقى بالقبول ، لجواز الكذب عليه ولوسهواً والثانى - ان الامور المشروطة التى ذكره فى وجوب التبين لوجه له الا من جهة الفسق ، لانه لو كانت للوحدة ، و كذلك مظنة المفسدة ، مدخلية فى وجوب التبين ، ففى ما اذا كان المخبر متعددأ ، ولو كان اثنين ، او كان الخبر فى موضع لم يكن مظنة المفسدة ، لايجب التثبت ، وكلها فاسدة .

اما بطلان الاول ، منها لان تعليق الامر على فسق المخبر ، كان من جهة فسقه ، و طبيعة الفسق يصدق على الواحد والمتعدد فان قلت ، ان اسم الفاعل هنا حاملة لمعنى الوحدة ، فيجوز ان يكون لها مدخلية فى وجوب التثبت

قلنا ، لاطهورله فى ذلك ، بل الظاهر عدم مدخليته فى وجوب التبين ، وتنزيله بالشياخ غير جيد ، لان صحة العمل بالشياخ للدليل

وامّا الثانى من الامور - اعنى المفسدة والندامة المذكورة فى
 الاية المباركة - فكونه مترتباً على قبول خبر الفاسق . حكمه لوجوب
 التبيين - لانه علّة تامّة كى يدور التبيين مدارها



بسمه تعالى وبحمده

الجواب من سئالكم عن الرواية المنسوبة الى علي عليه السلام وهي قوله (ع) - من سئل عن التوحيد فهو جاهل - و من أجاب عنه فهو مشرك - و من عرف التوحيد فهو ملحد - و من لم يعرف التوحيد فهو كافر .

اقول - لقوله (ع) من سئل عن التوحيد فهو جاهل - احتمالان الاول ان المراد جهل السائل باصل التوحيد - وهذا واضح - لانه لو كان السائل عالماً بالتوحيد لما يسئل عنه غالباً - وانما قلنا غالباً لانه قد يسئل وهو عالم لجهة من الجهات - كما قيل .

(وكم سائل عن امره وهو عالم)

والثاني - ان المراد ان هذا السائل جاهل بان ذات الحق تعالى و توحيده و سائر صفاته جل شأنه لا يمكن تعقله و تصور فضلا عن تعليمه و تعلمه - وهذا المعنى الاخير اولي و انسب ، بقرينة قوله (ع) و من أجاب عنه فهو مشرك - لانه لا بد للمجيب من التنظير و التمثيل كي يتصور السائل ما عرفه المجيب - ثم ينتقل عنه اليه تعالى - لان

التصديق بوحدايته سبحانه موقوف على التصديق بوجوده جل شأنه
والتصديق بوجوده تعالى موقوف على تصوره ولو بوجه - لان التصديق
بلا تصور محال

وتنظيره تعالى وتمثيله بشيء لا يخلو من الشرك الخفى بل هو
الشرك الجلى كما قال سبحانه (ليس كمثله شيء) فتأمل
وقوله (ع) - من عرف التوحيد فهو ملحد لان معرفة ذاته تعالى
وكذا صفاته جل شأنه - بكنهه وحقيقته محال - ولنعم ما قيل
بالفارسية .

بكنه ذاتش خرد برد پی

اگر رسد خس بقعر دریا

فمن ادعى عرفانه بكنهه - فهو ملحد - اى عادل عن طريق الحق
ولنعم ما قيل :

ما وحد الواحد من واحد

اذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نفعه

عارية ابطالها الواحد

توحيد اياه توحيد

و نعت من ينفعه لاحد

وقوله (ع) - ومن لم يعرف التوحيد فهو كافر - اى لم يعرفه اصلا ولو بوجه

والحاصل انه عليه السلام أدرج في هذه الفقرات المذكورة المختصرة

مطالب دقيقة ونكات لطيفة

منها - ان معرفته تعالى بكنهه وحقيقته محال - لان لازم معرفة الشيئ كذا لك والعلم به - احاطة العارف و استيلائه عليه - والله تعالى محيط بكل شيئ - فلا يمكن الاحاطة به - لان المحيط محال ان يصير محاطا

ومنها - ان معرفته سبحانه واجب على كل مكلف عقلا لشكر المنعم - ونقل لقوله تعالى (فاعلم انه لا اله الا هو) وغير ذلك من الايات و لقوله وَاللَّهُ يَسْتَكْبِرُ طلب العلم فريضة على كل مسلم - وتفسيره وَاللَّهُ يَسْتَكْبِرُ العلم الواجب تحصيله - بعلم الاصول والفروع و الاخلاق - كما شرحناه في الحديث الثاني من كتابنا (الاربعين الهاشمية) ان شئت فراجع اليه وتحصيل المعرفة الواجب معرفته تعالى بوجهه لا بكنهه جمعا بين الفقرتين من هذه الرواية وسائر الاخبار

و منها - ان معرفته تعالى لا يحصل بطريق التعليم والتعلم - بل هي نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده

الى غير ذلك من الدقائق في كلامه (ع) التي لا يعلمها الا الراسخون في العلم هذا ما خطر ببالى في شرح كلامه (ع) والله العالم باسرار كلمات حججه و اوليائه

واما الجواب عن السؤال الثاني - وهو انه هل للبالغة الماقلة

الرشيدة الباكورة ان تزوج بغير اذن ابيها الخ - في المسئلة اقوال
 ١ منها الصحة مع استحباب الاذن من ابيها بل كراهة عدم
 اذنها منه - وهذا هو الاوفق بالادلة - اما الصحة فللاصل و الشهرة ،
 بل الاجماع المنقول - وعمومات الكتاب ، منها - قوله تعالى في المعتدات
 من الوفات - (فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن
 بالمعروف) (١)

ومنها - قوله تعالى فيهن ايضاً (فان خرجن فلا جناح عليكم
 فيما فعلن في انفسهن من معروف) (٢) بناءً على الغاء خصوصية
 المزوجات من النساء والا فلاوجه للاستدلال بها
 وعمومات السنة - منها - صحيحة الفضلاء او حسنتهم عن
 الباقر عليه السلام - المرأة التي قد ملكت نفسها - غير السفينة والمولى عليها
 ان تزويجها بغير ولي جائز
 و المناقشة فيها بان البالغة الباكورة مالم يكتسبها لنفسها
 اول الكلام .

يدفعها - ان مالم يكتسبها لنفسها في الجملة معلوم بالضرورة وهذا
 المقدار من المعلوماتية يكفي في الاستدلال بها - لان الحكم بجواز
 تزويجها متفرع بما لكتسبها لنفسها ولو في الجملة

١- سورة بقره آيه (٢٣٤)

٢- سورة بقره آيه (٢٤١)

مضافاً الى قول الباقر عليه السلام - ففى خبر زرارة عنه عليه السلام -

(اذا كانت المروثة مالكة امرها - تباع وتشتري ، ونعتق وتشهد . وتعطى من مالها ماشائت ، فان امرها جائز تتزوج إن شئت بغير اذن وليها - وان لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بأمر وليها)

ومنه يعلم ان مالكيته فى الخبر السابق فى البيع والعق وغير ذلك - هو الباعث على مالكيته لنفسها فى التزويج ايضاً ، فبناءً على ذلك هذان الخبران صريحان فى المطلوب

ومنها - خبر سعدان بن مسلم عن الصادق عليه السلام - لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير اذن وليها

ومنها - خبر عبدالرحمن عنه عليه السلام تزوج المروثة من شئت اذا كانت مالكة لامرها فان شئت جعلت ولياً - (جعلت وكيلاً) خ ل وهذان الخبران ايضاً صريحان فى المطلوب - اما الاول فواضح - واما الثانى فبقريئة صحيحة الفضلاء

الى غير ذلك من الاخبار الدالة على المطلوب وان كان بعضها من الاخبار الضعاف ولكن يمكن دعوى تواترها المعنوى

٢ - ومن الاقوال عدم الصحة وهو مختار الصدوق وجماعة - واستدلوا عليه بجملة من الاخبار

منها - خبر عبدالله بن الصلت - قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجه ابوها اَلها امرٌ اذا بلغت - قال عليه السلام

لا - ليس لها مع ابيها امر

قال سئلته عن البكر اذا بلغت مبلغ النساء أَلها مع ابيها امر -

قال (ع) لا - ليس لها مع ابيها امر مالم تنسب

وهذان الخبران وان كانا ظاهرين في مطلوبهم - إلا أن قضية

الجمع بينهما وبين الاخبار السابقة - تتعين حملهما على الصغيرة

الباكرة بعد العقد - بمعنى أن قوله (ع) (ليس لها مع ابيها امر مالم

تنسب) أي بعد العقد الذي كان في حال صغرها - ومالم تنسب ليس لها

مع ابيها امر - وهذا الحمل حسن بقرينة سياق الرواية

ومنها - ما رواه علي بن جعفر (ع) في كتابه - وهو من الاصول

المشهوره - عن اخيه موسى (ع) - قال سئلته عن رجل يصلح له ان

يتزوج ابنته بغير اذنها - قال نعم - ليس يكون للولد مع الوالد امر

إلا أن يكون امرؤه قد دخل بها قبل ذلك - تلك لا يجوز نكاحها إلا

ان يستأمرها

ولكن يمكن حملها على الصغيرة - بقرينة صدرها - لان الولد

يكون اعم من الذكرو الانثى

ومنها - ما في التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام في الجارية - يزوجه

ابوها بغير رضی منها - قال (ع) ليس لها مع ابيها امر ، اذا أنكحها جاز

نكاحه - و ان كانت كارهة

بناءً على أن عدم رضاها و كراهتها لا يكون إلا

في حال البلوغ .

وفيه - أنه يمكن ان يقال ان عدم رضاها اعم من ان يكون في حال صغرها او كبرها - ولو كان من باب السالبة بانتفاء الموضوع وان كراهتها كانت في حال كبرها

والقول بان قوله (ع) (بغير رضى منها) كان حالا من قوله (يزوجها) مع وجوب اتحاد زمان الحال و عامله ، كما قرئ في محله يدفعه - ان عدم الرضا بمعنى السالبة بانتفاء الموضوع يتحد مع زمان الحال وعامله .

على انه يمكن ان يحمل قوله ^(ع) (ليس لها مع ايها امر) على انه لا ينبغي لها مخالفته في امر نكاحها - لانه اعرف بمصالحها من نفسها - وعدم جواز مخالفتها ايها كان امراً تعديلاً لشرطية - كي لا يكون هو على حد الوجوب ، بل على حد الاستحباب - بقرينة الاخبار السابقة الدالة على عدم وجوب الاذن رأساً

الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي بعضها ظاهرة ، و بعضها مشعرة ، بعدم صحة العقد بغير اذن الاب

٣ ومن الاقوال - انه يشترط في صحة العقد اذنها معاً -

وهذا هو الاقرب لموافقته مع الاحتياط - الذي هو سبيل النجاة - والظاهر ، ان وجهه عند القائل به - هو الجمع بين الاخبار المتعارضة والمناقشة فيه بان الطائفة الاولى من الاخبار صريحة في استقلال

البكر - والطائفة الثانية منها سرية في استقلال الاب - كما (عن الحدائق)
يدفعها - انه ولو كان كذلك - الا انه في مقام الجمع لامناص
من رفع اليد عن ظاهرهما - بأن يحمل على عدم استقلالهما مع شرطية
اذ نهما معاً .

والشاهد على هذا الجمع اخبار - منها - موثقة صفوان - قال
استشار عبدالرحمن موسى بن جعفر عليهما السلام - في تزويج ابنته
لابن اخيه - فقال (ع) افعل ، ويكون ذلك برضاها - فان لها في نفسها
نصيبة - قال واستشار خالد بن داود - موسى بن جعفر عليهما السلام -
في تزويج ابنته على بن جعفر - فقال (ع) افعل - و يكون ذلك برضاها
فان لها في نفسها حظاً

وجه الدلالة - ان الخبر مطلق بالنسبة الى كون الابنة بكرأ
او ثيباً - وقوله عليه السلام (فان لها في نفسها نصيباً) يشعر بمدخلة
رضاها في تزويجها

٤ - و من الاقوال - انه يشترط اذن الاب في الدائم دون المنقطع -
و الظاهر ان وجه الجمع بين الاخبار الدالة على استمرار
الولاية عليها مطلقاً - و بين الاخبار الدالة على استقلالها في المنقطع
كرواية ابي سعيد القمطاط عن من رواه - قال قلت لابي عبدالله عليه السلام
جارية بكر بين ابويها تدعوني الى نفسها سرأ من ابويها - أفاعمل ذلك
قال (ع) نعم واتق موضع الفرج - قال قلت وان رضيت بذلك - قال (ع)

وان رضيت ، فإنه عار على الابكار

و رواية الحلبي - قال سئلته عن التمتع من البكر اذا كانت بين ابويها بلا اذن ابويها - فقال (ع) لا بأس ما لم يفتض ما هناك لتعف بذلك

ورواية ابي سعيد - قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن التمتع بالابكار اللواتي بين الابوين فقال (ع) لا بأس و لا اقول كما يقول هؤلاء الاقشاب (١)

وهذا الخبر دال على ان المنع من ذلك كان مذهب العامة و بهذه الاخبار يختص القائل بهذا القول عموم تلك الاخبار المتقدمة .

الا ان ذلك لا يخلو من نوع اشكال على انه يعارضها صحيحة ابي مريم عن ابي عبدالله عليه السلام - قال العذراء التي لها أب لا تزوج متعة الا باذن ابيها

و صحيحة البرنطلي عن الرضا عليه السلام - قال البكر لا تزوج متعة الا باذن ابيها

فعلى ما ذكرنا ، هذا القول ضعيف ايضاً في غاية الضعف

٥ و من الاقوال انه يشترط اذن الاب في المنقطع دون الدائم وهذا قول مجهول القائل .

والظاهر ان وجهه - صحيحة ابي مريم - وصحيحة البرنطى
المتقدمتان آنفاً

ولكن هذا قول ضعيف مرغوب عنه ولما كانت هذه المسئلة من
معضلات المسائل فيحتاج الى مزيد بيان - ولا مجال لى لاستيفاء جميع
الاخبار المتعارضة فيها ونقضها وتنقيحها - ويحتاج ذلك الى مباحثة شديدة
ومطالعة كاملة - ولكن اقتصرنا بذكر الاقوال وادلتها فى الجملة - لكى
لا تخلو المريضة عن الجواب والله الهادى الى الصواب
الملوثة الامينية

بسمه تعالى وبحمده

اختلف العلماء - فى ان الزكوة هل تجب بعد اخراج ما يأخذه
السلطان فقط - ام بعد اخراج المؤن كلها - على قولين
ذهب المشهور على ان الزكوة بعد وضع المؤن كلها -
وذهب جماعة الى عدم اعتبار وضع المؤن - الا ما يأخذه
السلطان فقط .

و ايضاً اختلفوا فى انه هل يشترط فى اخراج ما يأخذه السلطان
كونه مدعيّاً للإمامة - او كونه عادلاً ام لا

والفائلون باخراج المؤن كلها تمسكوا بوجوه

منها الاصل - اى الاستصحاب الازلى بمعنى ان قبل تحقق المال
الزكوى لم تجب الزكوة - فيستصحب عدمه

ومنها - الشهرة بل ادعى فى (الغنية) الاجماع على ذلك

ومنها - قوله تعالى - (خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين) (١)

وقوله سبحانه (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (١)

بناءً على ما فسر في (المحاح) من أن المراد (بعفو المال)

ما يفضل عن المؤنة

ومنها - ما عن الفقهاء الرضوي - أنه عليه السلام قال ليس في الحنطة
والشعير زكاة الى ان يبلغ خمسة اوسق - والوسق ستون صاعاً - و النعاع
اربعة امداد - والمد مائتان واثنان و تسعون درهماً و نصف - فاذا بلغ
ذلك وحصل بعد خراج السلطان ومؤنة العمارة والقرية اخرج منه
العشر - ان كان سقى بماء المطر - الحديث

الى غير ذلك من الأدلة التي استدلت عليه ولكن العمدة ما ذكر
والقائلون بعدم استثناء المؤن ايضاً تمسكوا بوجوه

منها العمومات التي تدل على اخراج العشر - او نصف
العشر - من غير تخصيص بشيئ - والعموم دليل حيث لا دليل
على التخصيص .

ومنها - اطلاق النصوص - كما في بعضها - يزكى ما خرج منها
قليلاً او كثيراً - وفي بعض الاخبار أنه - ليس في النخل زكاة
حتى يبلغ خمسة اوساق - والعنب مثل ذلك حتى يبلغ خمسة
او ساق زيبياً .

فان بيان البتصاب مع عدم استثناء المؤن سكوت في مقام البيان

ومنها - حسنة ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام -
 انهما قالوا (ع) - هذه الارض التي يزارع اهلها ما ترى فيها ، فقال (ع)
 كل ارض دفعها اليك السلطان فتاجرته فيها فعليك فيما اخرج الله تعالى
 منها الذي قاطعه عليه - وليس على جميع ما اخرج الله تعالى منها
 العشر - انما العشر عليك فيما حصل بعد مقاسمته لك

ويستفاد منه عدم استثناء شيى مما يخرج من الارض سوى
 المقاسمة - لان المقام مقام انبيان - وتأخير البيان عن وقت الحاجة
 قبيح - كما تقرر فى محله - الى غير ذلك من الادلة التى استدلت عليه
 فلا تطول بذكره

والحق ان فى المسئلة اشكال والافوق بالادلة هو القول الثانى -
 لقوة مستندة من العمومات والاطلاقات ، وعدم دليل يعتمد عليه على
 استثناء المؤمن منها - وتضييع حق الفقراء - باخراج المؤمن من المال
 الزكوى بمثل هذه الادلة الواهية مشكل - مع كونه عام البلوى و على
 الائمة عليهم السلام بيانه - واحتمال بيانهم عليهم السلام وعدم وصوله
 الينا بعيد فى الغاية .

ونوهم - انه لعل من شدة الوضوح صارت مخفية - لان اخراج
 المؤمن من الامور المركوزة فيه ، الاذهان

مدفوع - بانه لاسلم ذلك ، ولو كان ذلك كذلك كيف صارت مخفية
 على الرواة - كما يستفاد ذلك من رواية على بن الشجاع النيشابورى

انه سئل ابا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل اصاب من ضيعته
مئة كرم مما يزكى فأخذ منه العشر عشرة اكرار ، وذهب منه بسبب
عمارة الضيعة ثلاثون كرمًا وبقي في يده ستون كرمًا ما الذى يجب لك
من ذلك ، فوقع (ع) لى منه الخمس مما يفضل عن مؤنته

فيظهر منه ان المركزوز فى اذهانهم اخذ العشر من جميع ما
حصل من الارض

و ايضا تقرير الامام عليه السلام وعدم دعه عن ذلك دليل على المطلوب
فى وجه بناء على قرائنه بصيغة المعلوم كما هو الظاهر
و ايضا الامور المركوزة لاتقبل الخلاف - مع انه خلافى
كما ترى .

والقول بان المال الزكوى مشترك بين المالك والفقراء - وفى
عدم اخراج المؤنة ضرر وتشديد على المالك - وهو مخالف لما علم من
بناء الشارع على التخفيف - كما ان بنائه على ذلك فى كل الاحكام -
ويعلن بذلك قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)
مدفوع - بانه او لا تقييد الاحكام بالاستحسان العقلى مجازفة
لانها تعبدى .

وثانياً لانسلم ذلك - لان الشارع لاحظها وجعلها بحيث لا يلزم
الضرر على احدهما كما جعلها العشر فيما سقى سيحاً او بملا او عذياً - و فيما
تسقى بالذوالى ، والنواضح ، وامثالهما ، نصف العشر

وهذا يؤيد عدم اعتبار وضع المؤنة عنه - كيف و لو كانت بعده فلا وجه للتخصيص فيما زاد مؤنته

وامّا الاصل الذى تمسكوا به - فمع ما فيه فى اصله - فهو دليل حيث لا دليل عليه

والمعومات مع عدم الدليل على التخصيص دليل على عدم استثنائها .

والشبهة معادامت لا تنكشف عن الدليل المعتبر لا تكفى لاثبات المطلوب وانكشافها عن الدليل المعتبر غير معلوم

واجماع المنقول مع عدم حجيته فى نفسه منقوض بما يحكى عن الشيخ (فى الخلاف) - ويحيى بن سعيد (فى الجامع) - الاجماع على عدم استثنائها

نعم الفقه الرضى يدل على ذلك الا انه مع الانعاض عن الاشكال - بان اطلاقه يشمل اموراً خارجة عن المؤنة اللازمة التى يدل على اخراجها الاجماع المركب - ان اثبات مثل ذلك بفقه الرضى مشكل

وامّا الآية ، فدلالته على المدعى غير واضحة كما هو ظاهر والقول بان مقتضى الشركة بين المالك والفقراء احتساب المؤنة المتأخرة عن زمان تعلق الزكوة - وينبت الحكم فى المؤنة المتقدمة بالاجماع المركب

مدفوع، بانه او لا لاسلم ذلك - بل نقول قد جعل الله في بعض
الاعيان حقاً للفقراء

وثانياً لوسلم انه مشترك بينهما - يمكن ان يقال ان الشركة
هنا لا تكون على حد الشركة في سائر الاموال المشتركة - كي نكون
الخسارة على الجميع وتقتضى باقتضاها

وبالجملة الاستفادة من النصوص الصحيحة وجوب اخراج الزكوة
من جميع ما اخرجه الله تعالى من الارض بعد حق السلطان .

ولكن الانصاف ان الشهرة بين المتقدمين مع قرب زمانهم من
زمان الائمة الطاهرين عليهم السلام - وشدة اهتمامهم بالاخبار ؛ و
باخراج اخبار الضعاف منها ؛ وعدم حجيتها عندهم - بل وعدم حجية
الاخبار الاحاد عند بعضهم - واحتياطهم في الاحكام - خصوصاً في مثل
الزكوة التي تكون ركناً من اركان الاسلام - مع ما فيه من التفاوت
الفاحش في وضع المؤنة عنه وعدمه

باعثة لاطمينان النفس بانهم ظفروا على دليل معتبر عندهم
للتخصيص - غير الادلة المتقدمة - الا ان الاحتياط الشديد في عدم
وضع المؤنة منه - والله اعلم

واما استثناء ما يأخذه السلطان الاستفادة من الادلة - فهو اعم
من كونه عادلاً او ظالماً - وايضاً هو اعم من ان يكون اخذه على نحو
الجعل ويسمى خراجاً - او على نحو الحصة ويسمى مقاسمة بل الظاهر

انه اعم من كون السلطان مدعياً للامامة؛ كخلفاء بنى امية وغيرهم -
اولا - كسلاطين المعجم - كل ذلك لاطلاق النصوص والفتاوى

والاشكال بان ظواهر الاخبار على وجوب العشر على ما اخرجت
الارض كلها - خرجت منه حصّة من ادعى الامامة وما يأخذه على
نحو الخراج - لانه القدر المتيقن منها

مدفوع؛ بان الاخذ بالمتيقن صحيح فيما اذا لم يكن قرينة
في الكلام لارادة الاطلاق - وهى هنا موجودة - وهى قوله عليه السلام
فى صحيحة ابن مسلم (وليس على جميع ما اخرج الله تعالى منها العشر
انما عليك فيما حصل فى يدك) - الحديث

فيستفاد منه - ان ما خرج منه على اى نحوكان من غير تفريط
واختيار من المالك خارجة عنه

ولوسلم ذلك فيمكن إدخاله فى السرقة والغصب ونحوهما من
اسباب التلف من غير تفريط

فلا تكون مضمونة عليه - ويؤيده رواية سعيد الكندى - قال
قلت لابي عبدالله عليه السلام - اننى آجرت قوماً ارضاً فزاد السلطان عليهم
فقال عليه السلام اعطهم فضل ما بينهما - فقلت انى لم اظلمهم ولم ازد عليهم قال عليه السلام
نعم انما زادوا على ارضك

فالمستفاد - منه انه لاضمان على من اخذ مال الغير من يده ظلماً -

والله اعلم

المسئلة الثانية

فى انه ما المراد من الحصّة - هل هى خصوص المقاسمة - او
الاعم منها ومن الخراج

والجواب

انه لاختلاف ظاهرأ - كما حكى عن جماعة - بل عن (الخلاف)
الاجماع عليه - كما حكاه عنه فى (الجواهر) - فى ان الزكوة انما تجب
بعد حصّة السلطان فى الجملة

واستدلوا عليه بصحیحة ابن مسلم وابی بصیر المتقدمة عن ابی
جعفر عليه السلام - قال له (ع) هذه الارض التى يزارع اهلها ما ترى فيها -
قال (ع) - (كلّ ارض دفعها اليك السلطان) - الحديث

وخبر صفوان والبرزنطى - قالوا ذكرنا له (ع) الكوفة وما وضع
عليها من الخراج - وما صار فيها اهل بيته - فقال (ع) - من اسلم طوعاً
تركت ارضه فى يده - الى ان قال (ع) - و ما اخذ بالسيف فذلك الى
الامام عليه السلام يقبله بالذى يرى - كما صنع رسول الله ﷺ (بخير) -
وعلى المتقبلين سوى قبالة الارض العشر او نصف العشر فى حصصهم

الى غير ذلك من الاحاديث - بل لا ينبغي التأمل فيه فى حصّة
السلطان المأخوذة بعنوان المقاسمة - ضرورة ان المقاسمة اذا وقعت
على حصّة من الزرع فتجب على الزارع زكوة حصته - لازكوة حصّة
صاحب الارض - لانها ملك لغيره - و انما الخلاف فى ان الحكم

هل يختص بالحصّة التي يعبر عنها بالمقاسمة ؛ او يشمل مطلق ما يأخذه
السلطان من الارض الخراجية - اعم من ان يكون نقداً او حصّة
من حاصلها .

وبعضهم فسر الحصّة بالمعنى لاعم من المقاسمة ومطلق الخراج
كما حكى عن الصيمري - والمحقق - والشهيد الثانيين - ان الكل
عبارة عن معنى واحد - فمن اقتصر على الحصّة اراد بها الخراج مطلقاً
وقال في (الحقائق) خراج السلطان و حصته هو ما يأخذه من الارض
الخراجية من نقد او حصّة من الحاصل .

والتحقيق في ذلك ان مورد النصوص السابقة مختص بما اخذ
حصّة منه لقوله السلطان (بعد مقاسمته له) ولا يشمل غيره - كما يستفاد ذلك
من قوله السلطان في رواية ابن مسلم (كل أرض دفعها اليك السلطان) الخ -
فالحكم المستفاد منه مختص بما اخذه على نحو المقاسمة ؛ لا مطلق الخراج
كما هو واضح .

نعم يمكن استفادة ذلك من النصوص المستفيضة المعتمدة الدالة
بظاهرها - على ان بعد اخراج حصّة السلطان لاعشر فيه مطلقاً -
كما في رواية سهل بن اليسع - سئل ابا الحسن موسى عليه السلام عما يخرج
منها ما عليه - فقال (ع) ان كان السلطان يأخذ خراجه فليس عليك
شيئ - وان لم يأخذ السلطان منها شيئاً فعليك اخراج عشر ما
يكون فيها .

وفي رواية رفاعه بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام - قال سئلتك
عن الرجل يرث الارض او يشتريها فيؤدى خراجها الى السلطان ؛ هل
عليه فيها عشر - قال (ع) لا - الى غيرهما من الاحاديث .

ولكن الحكم المستفاد منها لا يمكن ابقائه على ظاهره - لان
الاجماع قائم على خلافه - ولذا حمل على التقيّة

ولما كان حمل الكلام على التقيّة خلاف ظاهره - لان الاصل
صدوره من غير تقيّة - و (الضرورات تتقدّر بقدرها)

فيمكن ان يقال - ان المراد منها - انه لا عشر في خصوص ما
اخذه السلطان بعنوان الخراج - مع ثبوته فيما بقى منه .

لان الامر حينئذ دائر بين طرحها بالكلية ؛ و بين حملها على
هذا المعنى - ولا ريب في ان (الجمع مهما امكن اولى من الطرح)
خصوصاً اذا كان الجمع جمعاً عرفياً - وهو في المقام كذلك لان مطلقاتها
مقيد باخبار آخر

وبهذا الحمل يخرج الكلام من الاغراء بالجهل كما لا يخفى
فيستفاد منه - ان مطلق الخراج خارج منه - على ما عرفت من ان الخراج
يطلق على الحصّة وغيره

فالحاصل ان ما يأخذه السلطان بعنوان الخراج - اما ان يكون
حصّة من الزرع يملكها حين تعلق الزكوة - كسائر الشركاء في اصل
الزرع - و اما ان يكون حصّة منه يملكها او يستحقها بعد تعلق الزكوة

وامّا ان يكون نقداً

فهو ايضاً امّا ان يأخذه قبل تعلق الزكوة اوبعد
وعلى كل التقادير - فما يأخذه امّا ان يكون يستحقّه منه -
اويستولى عليه ويفضبه - بحيث لا يمكن للمالك منعه - فهذه ستة اقسام
وكل واحد منها على قسمين - امّا ان يكون الاخذ ممن يدعى الامامة
كخلفاء بنى امية - وبنى عباس - و امّا ان يكون غيره - فهذه نصير
اثنى عشرة اقسام

فان كان حصة من الزرع يملكها او يستحقّها حين تعلق الزكوة
فلا خلاف ولا اشكال - في ان الزكوة انما تجب بعد اخراجها - لانه
مورد النصوص السابقة - والاجماع والضرورة شاهدان عليه - ولو كان
الاخذ غير خلفاء الجور - وهذا واضح لا يحتاج الى اقامة
البرهان عليه .

وامّا ان كان حصة من الزرع يستحقّها بعد تعلق الزكوة -
فهو ايضاً كذلك في ان النصاب معتبر بعده - لكون الحصة غير مملوكة له
ويمكن ادخاله في المؤنة

واما ان كان حصة من الزرع ويستولى عليها استيلاء الفاصين بعد
تعلق الزكوة - فهو ايضاً خارج عنه - لانه غير متمكن من التصرف فيه
لاجل الفضب .

وانما الاشكال في ما يأخذه من النقدين - لان النصوص السابقة

التي استدلوأبها عليه - كصحيحة ابن مسلم - والبرنطى - وكذا
الاجتماعات مختصة بالحصّة

الآ ان يقال انه داخل في المؤنة - بناءً على استثنائها واما بناءً
على عدمه فلا دليل على اخراجه

نعم يمكن ان يستفاد ذلك من رواية سهل بن اليسع - و رواية
رفاعة - بناءً على دخوله في الخراج - ولا يبعد دخوله فيه - لما عرفت
من ان صاحب (الحقائق) قدّس سرّه ، وغيره من الفقهاء - جعل
حصّة السلطان اعمّ من النقد والحصّة من الحاصل - فالخراج
يطلق عليهما :

ولكن يشكل عليه ، بانّ القدر المتيقّن منه هو ما اخذ حصّة
من الحاصل لا غيره .

الآ ان يقال انها ايضاً داخله في المؤنة - ان كان يستحقها - وداخله
في القصب ان لم يكن يستحقها

مع امكان ان يقال - انّ العرف لا يفرق بين حصّة من الزرع
و بين ثمنها - لانه في الحقيقة يكون ثمن الحصّة من الزرع - فادّلة
الخراج تشملها

وبالجملة ففي جميع الاقسام يعتبر وجوب اخراج الزكوة بعدمه -
ولو قلنا بعدم استثناء جميع المؤن - لما عرفت من ان بعضها داخل
في مورد النصوص - وبعضها داخل في القصب والسرقة ونحوهما - من اسباب

التلف من غير تفريط فلا تكون مضمونة عليه .

وقد انقذ مما ذكرناه لك - الجواب عن المسئلة الثالثة - وهي
 انه - ما المراد من السلطان - هل هو خصوص المخالف - او يشمل
 المؤلف ايضاً ؛ بان الاظهر انه ايضاً داخل في اطلاق الأدلة المتقدمة
 بناءً على ان (اللام) في السلطان للجنس - لا للعهد
 على ان ظاهر الاخبار استثناء هذه الحصّة من المال - من حيث
 انها مأخوذة من المالك لامن حيث ان آخذها مخالف كما هو الظاهر
 فالملاك خروج المال الزكوي بعنوان الخراج من يده - وفهم
 العرف شاهد عليه

وايضاً بهذا ظهر لك الجواب عن المسئلة الرابعة - وهي ان مورد
 استثناء حصّة السلطان - هو خصوص الاراضى الخراجية من قبيل المفتوحة
 عنوة ونحوها او الاعم من ذلك . من ان المناط في جميعها واحد كما مر
 و الاشكال عليه ، بان ظواهر الاخبار تدل على وجوب عشر
 جميع ما اخرجت الارض من الغلات الاربع مطلقاً - خرجت منه حصّة
 من يدعى الامامة وان ما يأخذه على نحو الخراج - لانه القدر
 المتيقن منها .

مدفوع - بانه او لا يمكن منع الاطلاق رأساً كما مر آنفاً ،

من ان الاطلاق انما يتم فيما اذا لم يكن له القدر المتيقن فى مقام
التخاطب - والقدر المتيقن منه انما يكون فى غير حصّة السلطان
وان اُغض عن ذلك وسَلّمنا الاطلاق - فيمكن ادخال غيرها
من الاراضى الغير الخراجية فيه - بل مورد السؤال فى رواية (رفاعة)
هو ذلك .

واحتمال انه لعل ما اشتراها او ورثها كان من الاراضى الخراجية
بقرينة قوله فيها (فيؤدى خراجها)
مدفوع - بان اطلاقها يشمل غير ذلك .

المسئلة الخامسة - ان بناءً على استثناء المؤن هل هو قبل النصاب
او بعده - او بالتفصيل .

والجواب - ان فيها اقوالاً ثلاثة - منها - ان النصاب يعتبر
بعد اخراج المؤن كلها - فان لم يكن بعد الاخراج على حد النصاب
فلا زكوة فيه مطلقاً

وتمسكوا بقوله عليه السلام فى الفقه الرضوى - فاذا بلغ ذلك وحصل
بعد خراج السلطان ومؤنة العمارة والقرية اخرج منه العشر .
وبان المؤن خارجة عن حق المالك والفقراء فما فضل و بلغ
نصاباً اخذ منه العشر - او نصف العشر .

ومنها - انه يعتبر قبل اخراج المؤن فيزكى الباقي منه بعد
الاخراج وان قل - لاطلاق الأدلة - ولان القدر المتيقن من التقييد -

تقييد وجوب الاخراج بما بعد وضع المؤن - لاتحديد النصاب بما بعده
 - ولان الشراكة بين المالك والفقراء فيما اخرجهم الله تعالى من الارض
 يقتضى كون النصاب قبل اخراج المؤن - ولو كان وجوب الاخراج بعده.
 ومنها - التفصيل - بان فى المؤن السابقة كالحرث والسقى و
 نحوهما يعتبر النصاب بعدها - لانها خارجة من اصل المال - اى موضوعه
 عند فى اول الامر - وفى المؤن اللاحقة كالحصاد وغيره يعتبر النصاب
 قبلها - لانها تخرج منه بعد تحققه وتحديد به النصاب .

والقول الاول اقرب - لما مر فى استثناء المؤن وعدمها - من ان
 القول باستثنائها انما يتم اذا منع الاطلاق فى نصوص النصاب - لوجود
 القدر المتيقن فى مقام التخاطب - و منع العموم فى نصوص العشر
 او نصف العشر - بانها واردة لبيان حكم آخر - فيبقى ظاهر ادلة
 النصاب الدالة على ان العشر او نصف العشر ثابت فى مجموع النصاب
 بحاله - فمادل على استثناء المؤن قرينة لعدم ارادة الاطلاق - لظهور
 قوله ١٨٤ فى صحيفة زراة - ما انبتت الارض من الحنطة والشعير
 والتمر والزبيب ما بلغ خمسة اوساق - والوسق ستون صاعاً فذلك
 ثلاث مائة صاع فيه العشر -

فى ان ما بلغ هذا المقدار بعد وضع المؤن كلها فيه العشر اى
 فى مجموع العشر وهو ثلاثون صاعاً

وبالجملة ان العمل باطلاق مادل على وجوب الزكوة ببلوغ

النصاب يقتضى عدم اخراج المؤمن لما مر من انه لا دليل حينئذ على
 اخراجها منه - اذ عليه يكون الحاصل من نحو قوله فما سقت (فميا سقت
 السماء العشر) - ان العشر ثابت في ذلك حين بلوغ النصاب ولو فيما
 يقابل المؤمن - والله اعلم بالصواب

هذا ما ظهر لفهمى القاصر بعد امعان النظر الدقيق في اجوبة
 هذه المسائل المعضلة التى سئلها قبل ثلاثين سنة - بمضى الاعلام من
 فحول العلماء من الحقيرة .

العلوية الامينية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين - وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

سؤالان

الاول - رجل طلق زوجته رجعيًا - ثم قبل انقضاء العدة
عقد عليها - أ هو رجوع ام لا

الثاني

ان جماعة من المترفين والفساق ينعقدون مجالس اللهو المشتملة
على انواع المعاصي - الخ

بسمه تعالى وبحمده

الجواب من سؤالكم - عن رجل طلق زوجته رجعيًا الخ -
لهذه المسئلة صور - منها الجهل بالحكم - قبل العقد وبعد العقد -
وعقد عليها بعقد الدوام - وفي هذه الصورة لا اشكال في تحقق الرجوع
وبطلان العقد الثاني

أما تحقق الرجوع - فلان الطلاق الرّجعي تحقّقه و فعليّته
مراعى الى انقضاء العدة

فبعد الزوج عليها جديداً يكشف عن عدم بقاءه على قصد البينونة
بينهما - ومن جملة شرائط تحقق الطلاق دوام قصد البينونة الى انقضاء العدة
و أما بطلان العقد الثانى فيلزم تحصيل الحاصل - لان العقد
الاول باق حكماً الى ان ينقضى العدة

والدليل على بقاء العقد الاول - بقاء آثاره وبقاء الآثار يكشف
عن بقاء المؤثر - والا يلزم بقاء الاثر بلا مؤثر وهو باطل قطعاً
و منها - العلم بالحكم - و عقد عليها بالعقد الدائم - و علمه -
أما قبل العقد - وأما بعده

فان كان علمه قبل العقد - فهو غير معقول الا من حيث التشريع -
و مع ذلك يمكن القول ببطلان العقد الثانى و تحقّق الرجوع -
للاداة السابقة

و أما ان كان علمه بعد العقد - فهو ايضاً كذلك - لان علمه
ببطلان العقد قبله او بعده لا اثر له

ومنها - انه عقد عليها بعقد الانقطاع - ففيه اشكال واحتمالات -
يمكن القول بفساد العقد وعدم تحقّق الرجوع

أما فساد العقد - فلان الادلة الدالة على صحته تنصرف الى غير
زمان العدة - فلا دليل على تحقّقه وصحته - بل الدليل قائم على خلافه -

وهو عدم جواز العقد على المروثة في زمان العدة اعم من علمه بالحكم او جهله - لان الاحكام الشرعية تتعلق بالموضوعات النفس الامريّة - فعلمه او جهله لا اثر له في الحكم

واما عدم تحقق الرجوع - فلان الرجوع لغة وعرفاً وشرعاً لا يشمل ما نحن فيه - اما لغة وعرفاً - فلان الرجوع عبارة عن العود الى الحالة الاولى - فالخروج عن شيئ والعود اليه يلزمه بقاء موضوع واحد - وفي هذا الفرض ليس كذلك - لان الرجوع اما عبارة عن العود الى العقد الاول - او رجوع الى زوجيتها - وفي كل واحد منهما لابقاء لموضوعهما - اما الرجوع الى العقد الاول - فلان الفرض ان العقد الاول عقد دائم - والثاني عقد الانقطاع - والدائم والانقطاع ولو كانا متحدين في الجنس لكنهما مختلفان في النوع

واما الرجوع الى زوجيتها - ففيه انه وان كان الزوجة شخصاً واحدة - الا انها تتمدد بتمدد العنوان - لان زوجيتها بالعقد الدائم غير زوجيتها بالعقد الانقطاع

فالرجوع لغة وعرفاً لا يصدق عليه واما شرعاً فلان اصل

عدم النقل يكفي لاثبات المطلوب

ويمكن القول بفساد العقد الثاني وتحقق الرجوع - اما

فساد العقد الثاني - فللادلة السابقة - واما تحقق الرجوع - فلانه

يصدق عليه - انه رجوع الى زوجته - وتمدد العنوان لا يوجب تعدد الحكم

و فيه - ان الرجوع اليها ليس من جهة شخصها - بل من حيث انها زوجته و سبب زوجيتها ما كان الا العقد عليها بعقد الدائم - و الفرض انه رجوع اليها لا بعنوان العقد الدائم - بل بعنوان عقد الانقطاع - فالرجوع الى شئ واحد لا يتحقق في الخارج ويمكن القول بصحة عقد الانقطاع - وعدم تحقق الرجوع - اما عدم تحقق الرجوع فللادلة السابقة - واما صحة عقد الانقطاع - فلعدم الدليل على بطلانه - لان الادلة الدالة على عدم جواز العقد على المهر ما دامت في المدة - منصرفه الى غيرها وفيه - او لا انه لا وجد لهذا الانصراف - وثانياً لو سلم الانصراف فنحتاج الى دليل على الصحة - لان بمجرد العقد لا يحكم بالصحة

اللهم الا ان يقال بتحقيق الرجوع في هذا الفرض ايضاً - لقول الصادق عليه السلام - في صحيح محمد بن القاسم - من غشى امرئته بعد انقضاء المدة جلد الحد - وان غشيتها قبل انقضاء المدة - غشيانه اياها رجعة

فان اطلاق قوله (ع) غشيانه اياها رجعة - يشمل هذا الفرض - ولا جماع الفقهاء على تحقق الرجوع بالوطى و كيف كان

فالمسئلة لا تخلو من اشكال - و طريق الاحتياط غير خفى - والله
العالم بالصواب

واما الجواب عن السؤال الثانى - وهو ان جماعة من الفساق
و الفجار انعقدوا مجالس مشتملة على انواع المعاصى و اقسامها -
من المسكرات - و استعمال آلات اللهو - و الاستهزاء بالشرع و اهله
- من الاذان ، و جماعة المسلمين - و مجالس التدريس الى غير ذلك -
فهل تكليف المسلمين بالنسبة الى هذا القوم ماهو - وهل هذه الجماعة
محكومة بحكم الكفار ام لا

فهو ان الظاهر ان فى المسئلة تفصيلا وهوانه ان كشفنا من افعالهم
بطور القطع و اليقين عدم اعتقادهم باصل الدين - و كشفنا انكارهم
ضروريات الدين - فلا اشكال فى الحكم بارتدادهم و انهم محكومون
بحكم المرتدين .

واما ان لم نستكشف بطور القطع و اليقين ارتدادهم ، بل استهزؤوا
بالمشترعين من حيث اشخاصهم - لامن حيث انهم منتسبون الى الشرع -
فلا يحكم بارتدادهم بل يحكم بفسقهم .

واما تكليف المسلمين بالنسبة اليهم - فصار معلوماً من هذا
التفصيل - من ان فى الصورة الاولى يجب الاجتناب عنهم - وفى الصورة
الثانية يجب نهيمهم فى صورة اجتماع شرائط النهى عن المنكر ، والا فلا
والله العالم

العلوية الامينية

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد

سؤال فقهي

من قصد السفر الى اربعة فراسخ فالمشهور فصلوا فيه بين من اراد الرجوع ليومه فيقصّر ومن لا يريد فيتمّ الخ

الجواب

في هذه المسئلة اختلاف بين الفقهاء - وهو ناشئ من اختلاف الروايات .

فمنها - دالة على التحديد ببياض يوم - او مسير يوم

ومنها - دالة على ثمانية فراسخ

ومنها - دالة على اربعة فراسخ

وكل طائفة من هذه الاخبار ظاهرة في الاطلاق والتعيين - الا ان الاخبار الدالة على اربعة فراسخ بعضها ظاهر بل يمكن ان يقال انه صريح في من يريد الرجوع لامطلقا - بل ظاهر في من يريد الرجوع ليومه والمشهور ذهبوا الى ذلك - وهو الاقرب - للشبهة - وللجمع

بين الاخبار - ولان الاخبار الدالة على مسير يوم - والاخبار الدالة على ثمانية فراسخ - كل منهما عبارة عن الاخرى - ولو يمكن ان يكون التحديد الحقيقي بياض يوم - والتحديد بثمانية فراسخ يكون تحديداً تقريبياً - او بالعكس - او يكون كل واحد منهما تحديداً حقيقياً - الا انه لا مناص من القول بكون كل واحد منهما تحديداً حقيقياً - لان ترجيح احدهما بالحقيقى دون الاخر معارض بالمثل

واما الاخبار الدالة على اربعة فراسخ - فهي محمولة على صورة ارادة الرجوع ليومه - والا يلزم معارضتها مع الاخبار الدالة على مسير يوم - ومع الاخبار الدالة على بياض يوم - لانهما ظاهران في من شغل يومه .

والقول بعد اشتراط الرجوع ليومه مخالف لهاتين الطائفتين من الاخبار .

على ان في هذه الاخبار شاهد على هذا الجمع - وهو رواية مسلم عن ابي جعفر عليه السلام - قال سئلته عن التفسير - قال (ع) في بريد - قلت بريد - قال (ع) اذا ذهب بريد ورجع بريد فقد شغل يومه .

الى غير ذلك من الاخبار - فلا نطول الكلام بذكرها واما الاخبار التى يلوح منها - ان اهل مكة قصرُوا فى عرفات مع انهم فى ذاك اليوم لا يعودون الى منازلهم .
فلا منافات لهما مع هذا الجمع - لان اهل مكة يرجعون فى اخر

يوم عرفة الى مشعر - ومع ذلك يصدق عليه شغل يومهم - والمشهور لا يشترطون الا الرجوع ليومه وهو حاصل لهم .

والحاصل - ان التحديد في لسان الدليل على شيئين - اما ثمانية فراسخ - واما بياض يوم - وكل واحد منهما اذا حصل يكفى في التفسير واما اخبار اربعة فراسخ - فيرجع الى احدهما - وان أبيت عن ذلك - وقلت ان المشهور يشترطون العود الى منازلهم بحيث يصدق عليه انه قطع في يوم واحد - المسافة المحدودة شرعاً - وهى ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً او اياباً - او ملفقة بشرط عدم كون الذهاب اقل من اربعة فراسخ

فلا كلام لنا معهم بل المتبع الدليل و لا يوحشنا الانفراد اذا كان الدليل معنا

هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال

العلوية الامينية

بسمه تعالى وله الحمد

سؤالان الاول

لواحتلم المكلف في نهار شهر صيام - فهل يجوز له التتواني في
الفعل - او يجب عليه المبادرة اليه

الجواب

فيه احتمالات ولولم اجد فيه خلافاً بين الفقهاء - يحتمل وجوب
المبادرة وحرمة التتواني - والوجوب اما نفسي - واما شرطي - اما
احتمال الوجوب الشرطي - فلان الاشتغال اليقيني بالصوم يلزمه
البرائة اليقينية - والامتنال اليقيني لا يحصل الا بالمبادرة - لانه يحتمل
اخلال التتواني بالصوم

ولخير ابراهيم بن عبد الحميد - (نهى عن النوم حتى يغتسل)
وان قال في (الجواهر) - وخير ابراهيم بن عبد الحميد المتقدم آنفاً
محمول على ضرب من الندب - انتهى

وانت خير بان النهي حقيقة في الحرمة

ولمفاد اخبار كثيرة وردت في حرمة تعمّد البقاء على الجنابة الى الفجر
بناءً على ان وجوب المبادرة الى الفعل قبل الفجر شرط في صحة صوم

الغد - فالمفاد منهما واحد - وهو البقاء على الجنابة في حال الصوم
 وأما احتمال كون المبادرة واجباً نفسياً فللمرسلة - ولعدم الدليل
 على الشرطية

ويحتمل كراهة التواني مع عدم استحباب المبادرة - و يحتمل
 استحباب المبادرة مع عدم كراهة التواني - و يحتمل كراهة التواني
 مع استحباب المبادرة وهو المختار - لأن وجوب المبادرة تكليف زائد -
 والاصل البرائة منه

وأما احتمال ان عدم البقاء على الجنابة شرط في صحة الصوم -
 والاشتغال اليقيني بالصوم يلزمه البرائة اليقينية
 بدفعه اصالة البرائة - ولانسلم ان عدم الجنابة مطلقا شرط في
 صحة الصوم كى يلزم احرازه - بل يحتمل ان البقاء على الجنابة مانع
 والاصل عدم مانعيته

وللشهرة - بل عدم الخلاف على عدم وجوب المبادرة - ومصححة
 عيص بن قاسم - و موثقة ابن بكير - يدلان على نفى الوجوب - بل
 يدلان بظاهرهما على نفى كراهة البقاء على الجنابة الحاصلة في النهار
 لان نفى البأس اعم من الحرمة والكراهة

لكن الجمع بين هذين الخبرين - وبين مرسله ابراهيم بن
 عبد الحميد يقتضى ان يحمل على الكراهة
 واما احتمال معارضة المرسله مع المصححة و الموثقة - لان خبر

ابراهيم يدل على وجوب المبادرة - و هما يدلان على نفى البأس عن التواني .

يدفعه وجوه - الاول ضعف السند - والثاني سياقه - لان في فقرته الاخيرة - قال (ع) - وان اجنب ليلا في شهر رمضان فلا يناس ساعة حتى يغتسل - وهذا مشعر بالكراهة - لان القول بحرمة النوم في الليل مع الجنابة مخالف للاجماع والضرورة - والثالث لو سلم المعارضة و اغمض عن ضعف السند - والاشعار بالخلاف - فيمكن الجمع بحمله على الكراهة - لان الامر دائرين الطرح والجمع - و لا ريب ان الجمع اولى من الطرح .

و لما يدل على حصر النواقض على غير ما نحن فيه و هو مؤيد لما ذكرناه .

و اما استحباب المبادرة ، فللاخبار الدالة على استحباب المبادرة مطلقا اعم من ان تكون في حال الصوم او في غيرها - و بناء على ان ترك كل مكروه مستحب وبالعكس .

هذا وجوه استدلل بها على القول المختار و لم اجد في المسئلة غير هذه الاخبار خبراً يستدل به

السؤال الثاني

ما المراد من قوله تعالى - في سورة يوسف على نبينا وآلِهِ
في آية (٢٤) - ولقد هممت به وهم بها لولا ان رأى برهان ربه كذلك

لنصرف عنه السوء والفحشاء أنه من عبادنا المخلصين - مع منافات
 ظاهرها لمرتبة العصمة الثابتة للأنبياء والائمة عليهم السلام بالدلائل
 العقلية .

الجواب

ان هذه الآية من جملة الآيات التي سئل المأمون الامام الثامن (ع)
 عن معناها في حديث طويل - المروى في كتاب (عيون اخبار الرضا)
 تأليف شيخنا الصدوق عليه الرحمة

فقال المأمون لله درك يا ابا الحسن - فأخبرني عن قول الله عز وجل
 ولقد هممت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه
 فقال الرضا عليه السلام لقد هممت به - ولولا ان رأى برهان
 ربه لهم بها - ولقد حدثني ابي عن ابيه الصادق عليه السلام انه قال هممت بان
 تفعل وهم بان لا يفعل .

فقال المأمون لله درك يا ابا الحسن

فلامنافات لها مع مرتبة العصمة بليثبتها - لان مقام العصمة المركوزة
 في سجية الانبياء عليهم السلام مانعة عن ارادة المعصية - والحاصل ان
 معنى الآية المباركة - انه لولا ان رأى برهان ربه لهم بها اي ان لم
 يكن كذلك - ولم يكن له مقام العصمة ومقام الكشف والشهود اللذين
 يلزمهما مقام النبوة - لهم بها بمقتضى الطبيعة البشرية - ولكن كان كذا
 فلم بهم بها - والرؤية في قوله تعالى (لولا ان رأى برهان ربه) لعلها

إشارة الى درك الحضور - و رؤية عظمة مقام الكبرياء - ومن كان كذلك كيف يمكنه ارادة فعل القبيح - فالمراد من الرؤية - رؤية القلب ودرك حضور الحق كما في بعض التفاسير

وقال بعضهم - انها همت بالمعصية - وهم يوسف (ع) بضربها و دفعها عن نفسه - ان اجبرته - لعظم ما تداخله - فصرف الله تعالى عنه ضربها و دفعها عن نفسه

فان قيل - فاي معنى لقوله تعالى (لولا ان رأى برهان ربه) - والدفع لها عن نفسه طاعة لا يصرف البرهان عنها قلت يمكن ان يكون الوجه في ذلك - انه لما هم بضربها و دفعها عن نفسه آراء الله تعالى برهاناً على انه ان اقدم على ما هم به - اهلكه اهلها او قتلوه - او انها تدعى عليه المراودة على القبيح - وان ضربه لها كان لامتناعها - فاخبر الله تعالى بانه صرف عنه بالبرهان السوء والفحشاء - يعني بذلك القتل والمكروه اللذين كانا يوقعان به

الى غير ذلك من التفاسير - لكن الاولى هو التفسير الاول - لانه هو المناسب لمقام النبوة - لكونه معصوماً - والمعصوم لا يهيم بذنب كي يمنعه شئ من خارجه و لا يميل الى الفحشاء والمنكر - كما يشعر بذلك قوله تعالى (كذلك لنصرف عنه السوء الفحشاء انه من عبادنا المخلصين) - وهم الذين اخلصهم الله لطاعته و عبوديته - او اخلصوا دينهم لله تعالى - والله العالم بحقائق كلامه الملوثة الامنية

بسمه تعالى وبحمده

سئل سائل منى عن معنى قول امير المؤمنين صلوات الله عليه -
 لرجل (كن فى الفتنة كآبن اللبون لاطهر فيركب ولاين فيحلب) -
 فاجبت بانته لعلّه (ع) اراد من التشبيه بآبن اللبون - ان لاتكن ممّس
 تنتفع الظالمون بك فى الفتنة بوجه من الوجوه - من مال لوجاء اوغيرهما
 - كما لا نفع لاحد فى ابن اللبون من ظهر ولاضرع - اى لايمكن
 لاحد ان يركبه وليس له لبن فيحلب منه - اذ ان ابن اللبون ولد
 الناقة الذى استكمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة - كما صرح بذلك
 اهل اللغة - وانما سمى بذلك لان امّها ولدت غيرها فصار لها اللبن -
 وحاصل المعنى انه لاتدخل فى الفتنة والفساد ولان ابن الظالمين بقوتك او
 بمالك - اذ بما اهريق دماء ونهب اموال وهتك اعراض - فتكون انت
 شريكهم فى ذلك - ويرد عليك عار وشين - وقد ورد فى الاحاديث المعتمدة
 ما مضمونه (من اعان على قتل مؤمن ولو بنصف كلمة ينجى فى القيامة و
 بين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله تعالى)

هذا ما فسرّه الشراح لكلامه عليه السلام مع ايضاح منى

وانا اقول احتمل لكلامه (ع) معنى لم يسبقنى اليه احد فى ما اعلم
 - وهو انه (ع) اراد من الفتنة الدنيا - اذهى فتنة ما اعظمها - كما
 قال الله تعالى (انما اموالكم واولادكم فتنة)

واراد (ع) من التشبيه بعدم ضرع عدم ادخار الاموال

ومن التشبيه بعدم ظهر عدم تجمل انتقال الغير - وحاصل المعنى انه -
 كن في الدنيا حرّاً من التقيد بالاموال - ومن الحرص في جمعها وادّخارها
 - لكي لا يأخذ الظالم منك بكرة - و كن حرّاً عن الطمع في اموال
 الناس كي لا يحكم عليك ولا نصير عبداً لاحسانهم كما ورد
 عنه عليه السلام .

- (احسن الى من شئت تكن اميره - واحنّج الى من شئت تكن
 اسيره - و استغن عن من شئت تكن نظيره - والله العالم
 العلوية الامينية



بِسْمِ تَعَالَى وَلَهُ الْحَمْدُ

سئل سائل منى - عن ثلاث - الاول - عن معنى ما هو مشهور
من انه كتب امير المؤمنين عليه السلام الى معاوية
غرك عزك فصار فصار ذلك فاخت فاخت فملك فملك
نهدي نهدي

فكتب معاوية عليه الهاوية فى جوابه
على قدرى غلا قدرى - او بالعكس اى - غلا قدرى على قدرى -
فقلت (غرك) بالمعجمة قبل المهملة من الفروء ، وبعده بالعكس
اى بالمهمله قبل المعجمة من العز (فصار) بالفاء - و بعده بالفاف و
(ذلك) الثانى بضم الذال و تشديد اللام من الذلة و (فاخت) بالخاء
المعجمة امر من الخشية و (الفاء) فى اوله للتفريع - و بعده بالحاء
المهملة من الفحشاء و (فملك) الثانى من (عل) مخفف (لعل) -
و (نهدي) بضم المشاء الفوقانية - و بعده بالموحدة التحتانية
هذا توضيح الكلمات - و ان كتبت بغير النقطه و الاعراب
يشبه الالغاز .

وبعد شرح الكلمات صار المعنى من الواضحات و لما كان **١٤٤**
 (لكل قوم هاد) اراد نصحه بهذا الكتاب ولذا قال **١٤٤** (فاخش فاحش
 فعلك فعلك تهدي بهدي)

واما توضيح ما كتبه معاوية عليه الهاوية في جوابه **١٤٤** - هوان
 (على قدرى) بفتح العين المهملة وفتح القاف - و (غلا قدرى) بفتح
 المعجمة وكسر القاف - او بالعكس من ذلك يعنى (غلا قدرى على قدرى)
 بفتح المعجمة وكسر القاف فى الاول - وبفتح المهملة وفتح القاف فى الثانى
 - وعلى اى حال اراد عليه اللعنة ان ينهج منهجه **١٤٤** فى جوابه -
 والمعنى ان جودى واحسانى الى الناس صار سبباً لعلو مرتبتى كما قال
 على **١٤٤** (من جاد ساد) و (غلا قدرى) كناية عن الجود والكرم - كما
 يقال لمن تريد توصيفه بالجود (زيد كثير الرماذ) او توصيفه بالشجاعة
 (زيد طويل النجاد) - الى غير ذلك من امثاله

الثانى

ما المراد من قولهم (لاتصلوا على النبى)

الجواب

النبى هنا بمعنى الطريق - قال فى (المنجد) النبى ايضا الطريق
 الواضح - وقال فى (منتهى الارب) بعد ان فسر النبى بالطريق الواضح
 ومنه - (لاتصلوا على النبى)
 و النهى هنا للكرامة - كما صرح الفقهاء بذلك قال العلامة

في (انتبصرة) تكره الصلوة في الحمام - الى ان قال - وجواد الطرق
وقال في (الجواهر) - وكذا تكره الصلوة في جواد الطرق - ثم
نقل الاحاديث الدالة على ذلك

الثالث

ان التخيير بين الاقل والاكثر شرعاً او عقلاً يمكن تصويره اولا
ومع فرض الامكان صحيح ام لا

الجواب

انه يمكن تصويره - ولا معنى للتخيير الا صحة العمل على موافقة
احد الفردين منهما - وتصويره ان المكلف قبل الاخذ كان مخيراً بين
الاقل والاكثر - وبعد الاخذ يصير معيناً عليه - مثلاً لو قلنا ان المكلف
مخير بين اتيان الصلوة مع السورة او بدونها - يرجع الامر الى ان
الصلوة تكون ذات فردين - فرد مع السورة - وفرد بلا سورة - والمكلف
قبل العمل يكون مخيراً بينهما - وبعد الاخذ يصير معيناً عليه اي
واحدة اخذها - والله العالم

العلوية الامينية

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد

سؤال اصولي

هل اسامى المبادات حقيقة فى خصوص الصحيحه منها اوفى الاعم

الجواب

ان تحقيق ذلك يتوقف على ذكر امور - ولا بأس بان نشير الى

بعضها اشارة اجمالية

الامر الاول

انه بناءً على القول بنبوت الحقيقة الشرعية - لا اشكال فى جريان
الخلاف فيه - لان الخلاف يتأتى فى ان الشارع كيف لاحظها ووضع
الالفاظ بازائها

واما بناءً على عدمها - ففيه اشكال - ووجهه ان بناءً على عدم
نبوت الحقيقة الشرعية يشكل تعقله - كيف لا - و ان نبوت شيئ
لشيء فرع نبوت المثبت له - والفرض ان المثبت له - و هو الوضع
لانبوت له - فكيف يتعقل النزاع فيه .

وغاية ما يمكن ان يقال فى تصويره امور

منها - ان الاصل فى هذه الالفاظ المستعملة مجازاً فى كلام الشارع -

هو استعمالها في خصوص الصحيحة منها اوفى الاعم - بمعنى ان في ايهما
اعتبرت العلاقة بينه وبين المعاني اللغوية ابتداءً - واستعمل في الاخر
بتبعه ومناسبته - مع قرينة صارفة عن المعاني اللغوية - وعدم قرينة
اخرى معينة للآخر

وفيه - مع انه يلزم سبك المجاز عن المجاز - و هو باطل عند
المشهور - انه يلزم لتزليل كلام الشارع على احدهما اثبات انه في
محاواراته قد استقر بأن يستعمل في احدهما من الصحيح او الاعم بحيث
صار ذلك عادة له - وتكون هي قرينة نوعية على ذلك - مع نصب قرينة
صارفة عن المعنى اللغوي - وانه ان اراد غير ذلك لا بد له من نصب قرينة
شخصية معينة - و اثبات ذلك دونه خرط القتاد

ومنها - ان الشارع لم يكن بحيث قد استعمله ابتداءً في احد
المعاني مجازاً - ثم استعمله في الاخر بتبعه ومناسبته كي يلزم سبك المجاز
عن المجاز - بل بحيث يكون استعماله في احدهما من قبيل المجازات
الراجعة - وفي الاخر من قبيل المجازات الغير الراجعة - فاذا استعمل
في المعنى الاول لاحتاج الى قرينة صارفة عن المعنى المجازي المعهود
- و اما اذا استعمل في المعنى الثاني يحتاج الى قرينة صارفة عن المعنى
المجازي المعهود .

ومنها - ان الشارع قد استعمل الفاظ العبادات في احد المعاني
مجازاً - ثم استعمله في الاخر - لا من باب المجاز في الكلمة -

بل من باب التصرف في الأمر العقلي - بأن يقال إن المعنى المجازي
الثانوي هو المعنى الأول أدعاءً لاحقيقة - ولا محذور فيه

الأمر الثاني

أنه اتفقوا في أن الصحة إنما يكون بمعنى واحد - وهو التمامية -
ولكن اختلفوا في تفسيرها - باسقاط القضاء - كما عن الفقهاء - أو بموافقة
الشريعة كما عن المتكلمين - أو غير ذلك

والتمامية تختلف وتعدد باختلاف حالات المكلفين - فرب صلوة
تكون صحيحة لواحد منهم - وفاسدة بالنسبة إلى الآخر

و أيضاً هي تختلف باختلاف حالات شخص واحد من الحضر
والسفر - وإيضاً هي تختلف باختلاف الأزمان كالصلوة المشروعة في هذا
الشرع - مع الصلوة المشروعة في الأزمان السابقة بناءً على كونها حقيقة
واحدة - وإن الاختلاف فيما ذكر إنما يكون باعتبار الكيفية

ولا يوجب أن يتعدد المعنى باختلافها ، وذلك لأن الاختلاف
في المصاديق والمحققات ، لا يوجب الاختلاف في مفهوم الصحة - وهو
تمامية الشيء من حيث الأجزاء والشرائط ، بحيث يترتب عليه الآثار
ومفهوم الفساد هو عدم تماميته كذلك

الأمر الثالث

في تحرير محل النزاع ، وأنه هل النزاع يأتي في الأجزاء
والشرائط معاً ، أو في الشرائط فقط ، بأن يقال وضعها بالنسبة إلى الأجزاء

لا يكون إلا للصحيح - واما بالنسبة الى الشرائط فيدون للاعمّ منه
ومن الفاسد - نظراً الى ان المركب لا يتم إلا بالاجزاء - - وان الشرائط
خارجة عن المسمى

وفيه - انه ان تم أدلة القائلين بالاعمّ - فتم الشرائط والاجزاء
معاً - كما سيأتى ان شاء الله تعالى

الامر الثالث

في لابدية وجود القدر الجامع في البين - على كل واحد من
القولين - حتى يكون هو المسمى بلفظ كذا - فبناءً على الصحيح لاشكال
في وجود القدر الجامع بين الافراد الصحيحة - لامكان الاشارة اليها
بخواصه وآثاره - فيمكن تصور المسمى بالصلوة مثلاً - بانها عمود الدين
و - معراج المؤمن - و - ناهية عن الفشاء والمنكر .

و اما بناءً على الاعمّ فيشكل تصور الجامع بينهما - والحاصل
ان بناءً على الصحيح يمكن تصور الجامع - بان الجامع انما هو مفهوم
واحد منتزع من هذه المركبات المختلفة زبادة ونقيصة بحسب اختلاف
الحالات متحد معها نحواً من الاتحاد

واما بناءً على الاعمّ فتصور الجامع في غاية الاشكال - وغاية ما
يمكن ان يقال في تصوره انه عبارة عن جملة من الاجزاء - اى معظم
الاجزاء التى تدور مدارها التسمية - او انه عبارة عن خصوص الاركان
- او انه عبارة عن معنى يتحد مع الاجزاء - كوضع الاعلام الشخصية -

كزبد مثلاً - فكما لا يضر في التسمية فيها تبادل الحالات المختلفة - من الصغر والكبر ومن السمن والهزال - ونقص بعض الأجزاء أو زيادتها فكذلك فيها - أو يكون الإطلاق من باب المسامحات العرفية - فكما أن العرف يسامحون ويطلقون الألفاظ على الفاقد لبعض الأجزاء تنزيلاً له منزلة الواحد - فكذلك الشارع - أطلق الألفاظ على الفاقد للبعض - تنزيلاً له منزلة الواحد - ولا يلزم المجاز في الكلمة - بل هو مجاز في الاسناد بقريته المشابهة له في الصورة

بل يمكن دعوى صيرورته حقيقة فيه بعد استعماله كذلك دفعة أو دفعات - لتسامح العرف في مثل ذلك - أو يكون كوضع المقادير والأوزان - مما لا شبهة في كونهما حقيقة في الزائد والناقص ويشكل عليها ، بأن مرجع هذه الوجوه الخمسة عند تدقيق النظر إلى امر واحد - وهو عبارة عن معظم الأجزاء - و يكون إيراد الباقي منها من باب المثال - وحينئذ يمكن الجواب عن كلها بأن بناءً على ذلك يلزم تبادل ما هو معتبر في المسمى - فيكون الشيء الواحد داخلاً فيه تارة وخارجاً عنه أخرى

و أيضاً يلزم عدم صدقها على الواحد لجميع الأجزاء والشرائط لأن المركب المشتمل عليها وعلى غيرها غير مشتمل عليها فقط كما لا يخفى

و أيضاً - أن كانت الصلوة مثلاً هي عبارة عن خصوص الإركان

يلزم عدم صدق الصلوة مع الاخلال ببعض الاركان - مع انه ليس كذلك
وان التسمية بها لا تدور مدارها - لصدق الصلوة مع الاخلال ببعض الاركان
وعدم صدقها مع الاخلال بسائر الاجزاء والشرائط

مع انه يلزم ان يكون الاستعمال في ما هو المأمور به باجزائه
وشرائطه مجازاً عند الاعمى - وكان من باب استعمال لفظ الموضوع للجزء
في الكل الى غير ذلك من المفاسد - فلا تطول الكلام بذكرها

الامر الرابع

في ثمرة النزاع - فنقول - بناءً على الاعم تظهر ثمرته في الرجوع
الى الاطلاق في دفع ما شك في جزئية شئ للمأمور به - او شرطيته كذلك
بخلاف ما لو قلنا بوضعها للصحيح - فلا يجوز الرجوع الى الاطلاق
لاجمال الخطاب .

والحاصل انه تظهر ثمرة النزاع في مورد الشك في جزئية شئ
او شرطيته للمأمور به - في الرجوع الى الاطلاق بناءً على الاعم - وعدمه
بناءً على الصحيح لانه بعد حصول ما يصدق عليه الاسم - تجرى فيما
زاد اصاله البرائة - لان الامر حينئذ انما تعلق بالمفهوم العام و قضية
الاصل اجزاء كل ما يصدق عليه ذلك المفهوم - ما لم يثبت اعتبار امر
زائد عليه فيه شرطاً كان او شرطاً .

واما على القول الصحيح - فلا يمكن نفي ما شك في جزئيه
او شرطيته فيه باصاله البرائة - للثبوت في حصول الماهية بدون

وفيه - ان هذا انما يتم فيما اذا كان الاطلاق وارداً .مورد البيان- واما
 اذالم يكن كذلك - اوشك في كونه في مقام البيان - فلامرّج له ايضاً
 لا البرائة - او الاشتغال على الخلاف في مسألة دوران الامر بين الاقل
 والاكثر الارتباطيين

والقول - بانه بناءاً على الاعم يمكن الرجوع الى الاطلاق في مورد
 الشك - بل يتعين الرجوع اليه - لانه اذا تفحصنا وتصفّحنا ولم نظفر الى
 بيان - وكان وظيفة الشارع ان يبين لنا - وانه ان بين كان يصل اليها
 لوجود الدّواعى على حفظه - ولما لم يصل اليها فنستكشف انه كان
 في مقام بيان تمام المراد - لان عدم الوجدان في هذا المقام يدل
 على العدم

مدفوع - بانه بناءاً على الصحيح ايضاً هو كذلك - لعين ما ذكر
 في الاعم - ولذا ذهب المشهور الى البرائة - فيما اذا شك في مدخلية
 شيى في المأمور به وعدمها مع ذهابهم الى الصحيح
 وتظهر الثمرة ايضاً في النذر

مثلا ان نذر زيد اعطاء درهم لمن صلى - فيبرء ذمته من النذر - ان
 اعطاء لمن صلى - ولوعلم بفساد صلوته اذا لم يخل بما يعتبر في الاسم
 بناءاً على الاعم - ولم تبرء ذمته بناءاً على الصحيح
 وفيه - مع ان هذه ليست بشمرة معتد بها في المسئلة الاصولية -
 ان هذا انما يتم فيما اذا كان متعلق نذره مسمى الصلوة - و اما اذا كان

متعلّقه الصلوة الصحيحة - كما تكون قضية حاله - وعند الاطلاق ينصرف اليه - فلا تتم الثمرة فيه ايضاً كما هو واضح

الامر الخامس

فى بيان ادلة القولين - فنقول استدلل القائلون بالصحيح بوجوه الاول - تبادل معنى الصحيح منها - وقد تقرر فى محلّه أنّه علامة الحقيقة وصحة سلب الاسم عن غيره - وعدم تبادل معنى الاعم منها - وثبت فى محلّه ايضاً - ان كل واحد منهما علامة المجاز .

و الاشكال - بان التبادر ان كان ناشياً عن الاطلاق - بمعنى ان المتبادر منه المعنى الصحيح .

فمع عدم تسليمه لا يثبت المقصود - لان المهم فى المقام اثبات كون الاسم موضوعاً للصحيح - واطلاق اللفظ على الصحيح اعم من ذلك ومن غيره .

وان كان التبادر ناشياً عن حاق اللفظ - فلانسلّم ذلك اولاً ونقول ثانياً - دليليته موقوفة على امرين .

الاول - كونه من حاق اللفظ - و يمكن منعه - ولعلّه من جهة الانصراف الحاصل من كثرة الاستعمال فى الصحيح .

الثانى - حصوله فى زمان الشارع - و يمكن منعه ايضاً - لان المتيقن منه حصوله فى زمان المتشعبة - و اصاله عدم النقل حجة فى الالفاظ العرفية دون الشرعية - وصحة سلب الاسم عن الفاقد لعلها مبنية

على عدم ترتب الفائدة المقصودة منها عليه - فلا تدل على كونه مجازاً فيه .

مدفوع - بان المراد بالتبادر هنا انما هو الوجدان - باننا اذا راجعنا الى وجداننا نجد ان المعاني الصحيحة متبادرة من حاق تلك الالفاظ مع قطع النظر عن اطلاقها عليها

والاشكال الاخير واضح المنع - لعدم الفرق عندهم ، بين الالفاظ العرفية - وبين الالفاظ التي وضعت في اصطلاح خاص - فهي حجة في الشرعية كما هي حجة في العرفية .

وايضاً نجد صحة سلبها عن الفاسدة - مع قطع النظر عن ترتب الفائدة المقصودة منها وعدمه عليها .

الثاني

الاخبار الظاهرة في نفي الحقيقة بمجرد فقد ما يعتبر في الصحة شرطاً كان او شرطاً - مثل (لاصلوة الآبقاتحة الكتاب) و مثل (لاصيام لمن لم يبت الصيام من الليل) الى غير ذلك من الاخبار

وحملها على نفي الصحة او الكمال - لشبوع استعمال هذا التركيب فيهما خلاف الظاهر ، ولا يجوز حمل الكلام عليهما الا مع القرينة - وهي مفقودة هنا كما ترى

الثالث

انها ان لم تكن موضوعة لخصوص الصحيحة - لزم التقييد في الاوامر

المتعلقة بها - بحملها على المعنى الصحيح - والتقيد خلاف الاصل
وامّا ان كانت موضوعة للصحيحة فلا يلزم ذلك .
وفيه ما فيه - لعدم حجّية هذا الاصل في اثبات الاوضاع

الرابع

انه لا ريب في انه للشارع مطلوبات و ماهيات مخترعة ذوات
الاجزاء والشرائط - وهى ليست الالعبادات الصحيحة
ولمّا كان أسهل الطرق الى التفهيم والتفهيم تأدية المطلوب
بالالفاظ الدالة على تلك الماهيات - مستت الحاجة الى وضع الفاظ
لتلك الماهيات

ودلالاتها على مطلوب الشارع - امّا بالوضع - فالحكمة قضت بان
يكون الوضع بازاء تلك الماهيات المطلوبة ، لا الاعم منها كى لا يختل
فهم المراد في موارد استعمالها

وامّا بالتجاوز - فلا يكون المستعمل فيه في اكثر الموارد - الا
تلك الماهيات المطلوبة لا الاعم منها - ضرورة ان الطلب حقيقة لا يتعلق
الا بها - فصارت تلك الالفاظ حقائق في تلك الماهيات بالغلبة

الى غير ذلك من الادلة التى استدلت بها عليه
والقائلون بانها موضوعة للاعم ايضاً تمسكوا بوجوده
منها - التبادر ، ودعوى انسياقه من حاق اللفظ وعدم سلبها عن

ومنها - ان هذه الالفاظ مستعملة فى الصحيحة و الفاسدة معاً -
والاستعمال دليل الحقيقة - مثل ما رواه الكلينى فى الموثق كالصحيح -
لابان بن عثمان عن الفضل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام - بنى الاسلام
على خمس الصلوة - والزكوة - والحج - والصوم - والولاية - ولم يناد
احد بشئى كما نودى بالولاية - فأخذ الناس باربع وتركوا هذه - يعنى
الولاية فلو ان احداً صام نهاره وقام ليله و مات بغير ولاية لا يقبل له
صوم ولا صلوة

فبناءً على ان المراد من الاربع الاربعة من الخمسة المذكورة
كما هو الظاهر منه لا يتم بطلانها الا اذا كانت اسامى للاعم و الا لم
يكونوا آخذين بالاربع - لبطلان عبادتهم - بناءً على اشتراط صحة
العبادات بالايمان

ومنها - صحة تقسيمها الى الصحيحة والفاسدة - ولولا ان المقسم
اعم - لم يصح ذلك

ومنها - ما ورد فى الروايات المستفيضة من الامر باعادة الصلوة
عند حصول بعض المنافيات - فيكون المراد منه المعنى اعم - اذ لا معنى
لاعادة الصحيحة

ومنها - انه ان كانت اسامى للصحيحة لزم ان تكون لكل صلوة
ماهيات متكررة بحسب اختلاف احوال المكلفين - من الحضر والسفر -
ومن الاختيار والاضطرار - ومن الصحة والمرض - الى غير ذلك - بخلاف

مالوقلنا بوضعها للاعم - فلا يلزم ذلك - لصحة ورود الاحكام المختلفة على ماهية واحدة - وهي مايسمى بها

ومنها - صحة النذر اذا تعلق بترك الصلوة في مكان نكره فيه وحصول الحدث بفعلها كذلك - ولولم تكن للاهم لم يخلص بها الحدث اصلاً - لان المفروض ان النذر انما تعلق بالصحيحة منها ولا تكون معه صحيحة كما لا يخفى - الى غير ذلك من الادلة التي اقيمت في المقام فلانطول الكلام بذكرها

والحق هو القول الاول - لما مر - وان المقصود من الوضع بناءً على ثبوته رفع الابهام والاجمال عن الكلام - وارائة المقصود به ولاشك في ان المقصود و المأمور به من الخطابات الشرعية - انما هو عمل صحيح تام الاجزاء والشرائط - فقضيته ان يوضع اللفظ للصحيحة كي بمجرد ما تدل على المقصود

وايضاً لا بد من كون الموضوع له امراً مضبوطاً معيناً عند الواضع كي يلاحظه ويوضع اللفظ بازائه - فبناءً على الصحيح هو عمل تام الاجزاء والشرائط التي تعلق الغرض به - ويكون هو منشأً للآثار المطلوبة منه

واما بناءً على الاعم فيشكل تصور الجامع الذي هو الموضوع له لا بتكلفات عديدة كما مر الكلام فيه

وبالجملة بناءً على عدم نبوت الحقيقة الشرعية لاموقع لهذا

التزاع كما مرّ - واما بناءً على ثبوتها - فلا بدّ من ان يوضع اللفظ
 بازاء الصحيحة منها - كي لا يختل غرضه منه - كما ان طريق العرف
 وديدنهم استقرّ على ذلك - والظاهر ان الشارع سلك طريقتهم
 ان قلت بناءً على الاعم ايضاً يمكن ان يكون الموضوع له امراً
 مضبوطاً معيناً - وهو ما يكون عند العرف - مسمّى به

قلنا - انما الكلام في الفاظ العبادات التي هي مجموعات شرعية
 ولا شك في انه لا طريق للعرف في فهم ذلك الا من موارد استعمال
 الشارع - وقد تقرر في محله - ان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز
 وايضاً - كيف يتعيّن المسمّى مع توقف فهمهم على اختراعه و
 جمعه كذلك - فان توقف جمعه على فهمهم ازم الدور - كما لا يخفى

وايضاً لوقلنا بوضعها للاعم - فلا بدّ ان تحمل جميع الاوامر التي
 في الكتاب والسنة - على المعنى المجازي

لانه لا خلاف في كون المأمور به - هو الصحيحة منها لا الاعم
 ولا معنى للمجاز الا استعمال اللفظ في غير الموضوع له ولا اظن ان
 الخصم يلتزم به

وادلة القائلين بالاعم سخيّة - اما التبادر - فلان الوجدان
 الصحيح يشهد على خلافه

وايضاً كيف يصحّ دعوى التبادر مع ما عرفت من الاشكال في تصور
 الجامع الذي لا بدّ منه

وامّا عدم صحة السلب عن الفاسد - ففيه مع شواذد العرف على
 صحة سلبه منه - ولما مرّ من النصوص الدالة على نفي العمل بالاخلال
 ببعض اجزائه و شرائطه - كقوله (ع) - لاصلوة الا بفاتحة الكتاب -
 وامثاله

وامّا الاستدلال بقوله (ع) - بنى الاسلام على خمس - الحديث
 ففيه ان غاية ما يستفاد منه انها استعملت في الاعم - وقد مرّ
 مراراً - ان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز

نعم يمكن ان يقال - ان المستفاد من فقرة اول الحديث - ان
 المراد من العبادات الاربع - هو خصوص الصحيحة منها - بقرينة انها
 مما بنى الاسلام عليها - والمستفاد من قوله (ع) في ذيل الرواية - فلو
 ان احداً صام نهاره - النخ - ان المراد منها هي الفاسدة - لان الفرض
 ان صحتها مشروطة بالايمان - فالجامع بينهما هو الاعم - وهو ما
 يسمّى بالصلوة

فكون المراد - من المذكورات في صدر الكلام هو الصحيح
 بدآلّين - اصل الماهية من حاق اللفظ - والصحة من دال آخر
 كما ان المراد - من الاربع في ذيل الكلام خصوص الفاسدة
 لفقد ان شرط الولاية - فهو ايضاً كذلك - يعنى ان المراد منها
 الفاسدة بدآلّين

فالانصاف ان صدر الحديث و ذيله يشهد على كونها موضوعة للاعم

ان لم تكن هناك أدلة أقوى مند على كونها موضوعة للصحيحة - فتدبر .

والقول - بأنه يجوز ان يكون المراد - بقوله (ع) - فاخذ الناس باربع - الصحيحة اى بحسب معتقدهم - فحينئذ لادلالة فى الرواية على اعمية المعنى

مدفوع - بان هذا تأويل فى الرواية يأباه ظاهرها - و الاستدلال بها مبنى على ظهورها فى الاعم من حاق اللفظ من دون تأويل كما هو مرام الاعمى - الا ان يدعى ان ظهورها فى الاعم لا يكون من حاق اللفظ بل لاحتفافه بالقرينة و هى المشابهة - او المشاكلة - كما يستفاد من قوله (ع) (فلوان احداً صام نهاره) - الحديث - اى بحسب اعتقادهم - فلم يكن فى الين ظهور كى يتمسك به الاعمى .

ثم ان هنا اشكال على ظاهر الرواية - وهو ان (الولاية) من اصول الدين - واحد اركانها - فكيف جعلت هنا جزءاً للفروع واحد اجزائها .

فان قلت - ان (الولاية) التى هى من الاصول بكسر (الواو) وهى بمعنى السلطة والاقتدار - و الاعتقاد بكون الائمة الاثنى عشر عليهم السلام اولياء الامور من الله تعالى - من الاصول

و (الولاية) بفتح (الواو) التى هى مصدر - بمعنى الحب - من الفروع - لان محبة الائمة عليهم السلام من الفروع و يشهد على ذلك

عدّ - التوتلى - والتبرى - من فروع الدين - المراد من الرواية هو الثاني .

قلت - فيه مع تسليمه - انه ينافيه قوله (ع) (بنى الاسلام على خمس) - اذ يستفاد منه انها داخلة فى الاسلام وركنه

ويمكن التفصى عنه - بانها داخلة فى الاسلام بالمعنى الاخص كما ان المذكورات الاربع ايضاً كذلك داخلة فيه فى الجملة

فالاسلام بالمعنى الاخص الذى يساوق الايمان - مر كذب من امور ثلاث - التصديق بالقلب - والاقرار باللسان - والعمل بالجوارح

فالمذكورات الاربع فروع بالنسبة الى الاسلام بالمعنى الاعم - واصل بالنسبة الى الاسلام بالمعنى الاخص ، والاكتفاء بها - وعدم ذكر

التوحيد - والنبوة - وغيرهما فيها - مع كونها ايضاً داخلة فيه لعلّه تعريض على العامة الذين ينكرون (الولاية) - بان الاسلام بالمعنى الاخص متقوم بالولاية

واما الاستدلال بالروايات الدالة على الامر باعادة الصلوة عند حصول بعض المنافيات

ففيه - ان ذلك لا يقتضى - الامجرد الاستعمال فيه الذى هو اعم من الحقيقة والمجاز - ومجرد سبق العزم على الفعل - والتشاغل ببعض اجزائه - يكفى فى صدق الاعادة عليه - فليس فيه دلالة على كون الوضع للاعم

وامّا لزوم ان تكون لكل صلوة ماهيات متكثرة
فمندفع - بما مرّ من ان الاختلاف في مصاديقها ومحققاتها - لا يوجب
الاختلاف في مفهوم الصحة
وذلك لان مفهوم الصحة انما هو تمامية العمل - من حيث الاجزاء
والشرائط - ومفهوم الفساد هو عدمها كذلك

وامّا لزوم الحنث بفعل الصلوة المندورة
فقد اجيب عنه بان غاية ما يتحصل منه - ليس الا ان متعلق النذر
هو الاعم - واين هذا من اثبات الوضع للاعم
على انه يمكن ان يقال بان متعلق النذر هو الصحيحة ولو صارت
فاسدة بالنذر - فالمندور تركها هو الصلوة الصحيحة لولا النذر - ومثل
هذه الصلوة يمكن تحققها بعد النذر

ولكن التحقيق في الجواب - ان يقال ان الصلوة المندورة تركها
لا بد وان تكون مكروهة - كى يصح تعلق النذر بتركها فتأمل - ضرورة
اشتراط الرجحان في ترك متعلق النذر في المقام - فالصلوة المكروهة
بناءً على القول بمرجوحيتها لا بد وان تكون متعلق النذر ترك
الخصوصية اذ هي التي تكون تركها راجحة - لاذات العبادة - اذمع
الرجحان الذاتي لها لافنى لمرجوحيتها - فحينئذ لا دلالة في صحة
النذر - على ان لفظ الصلوة وضع للاعم - بل لو كان الوضع للصحيحة

ايضاً لا يمكن القول بصحة النذر - وبناءً على اقلية الثوب - فهو ايضاً
 كذلك - لان اقلية الثواب انما هي ناشية من الخصوصية العارضة لها
 والحاصل ان متعلق النذر انما هي خصوصية مرجوحة لازات
 الصلوة كي يتم بها المقصود - والله العالم

العلوية الامينية



بسم الله الرحمن الرحيم

ما الرّوض اذا طاب شميمه - وتدبج اديمه - وصحّ هوائه فاعتلّ
 نهمه - تسلسلت في خلاله جداوله - وحدثت بحديث قدرة القديم
 تعالى عناده - بأذكي وأزكى - وأحسن وأبهى - من حمد الله الذي
 كتب على صفحات الامكان حديث وجوب وجوده - واخبرت (دَوَات)
 خ ل - البحار بلسان امواجها بأخبار كرمه وجوده
 نحمده ونثنى عليه ولا نطبق ادّاء واجب حمده وثنائه - ونشكره
 على متواتر نعمائه ومستفيض آلائه
 ونصلّي ونسلم على جميع رُسله و انبيائه و مُبلّغى وحيه
 و انبيائه .

لا سيّما على واسطة عقدهم المفصل - و الاخر في الرسالة -
 والمخلوق في الطراز الاول

ابى القاسم محمّد (ص) و آله الذين رووا عنه آثار الشرف
 والستاد - مُسلسلا بالاباء والاجداد - الذين مرفوع الطاعات موقوف
 على ولايتهم - ومقبول العبادات منوط بمعرفتهم
 ورحمة الله ورضوانه على أسلافنا الماضين - ومشايخنا الصالحين الذين

اقتفوا آثارهم - وادوا إلينا علومهم وآثارهم

و بعد - فان السيدة الشريفة العالية - والدرة المكنونة العالية
ثمرة الشجرة التي اصلها ثابت وفرعها في السماء - وزهرة روضة بنى
الزهراء (ع) - ربة المناقب والمفاخر وعقيلة آل ابي طالب - المقتضية
اثار آباؤها واجدادها - والجامعة لطريف المكارم و نلادها - والاخذة
بطرفى المجد من الحسب والنسب - وباللغة منه اعلى الرتب - العالمة
الفاضلة - والفقيهة الحكيمة العارفة الكاملة - ذات الشرف الباذخ
أم الفضل ست المشايخ (١)

كريمة الواصل الى رحمة الرحمن والعتبة في جوار اجداده
غرف الجنان (٢)

قدس الله روحه وجعل من الرقيق المختوم غبوقه وصبوحة - اهدت
الى كتابها الكريم الذى سمته (اربعين الهاشمية) - ولو كان امر التسمية
الى لسميته (الاربعين الفاطمية) - فوجدته عقداً منظماً من غوالى الفرائد

١- لقب بنت الشهيد الاول ويلقب بهذه السيدة

٢- كذا فى الاصل بياض - ومعلوم انه لماذا - اى لمكان اسمها واسم ابيها

وسرحت طرفي في شرح نجني منه ثمار الفوائد - وهو مصنف يشهد
كل منصف أنه حاور لأصناف العلوم - و مجدد من الآثار المعاهد
والرسوم

من بحر المتقارب

تزين معانيه الفاظه والفاظه زاينات المعاني
فكم كنز خفي من الاسرار اظهرته - ومشكل من الاخبار فسرته
ومعضل ازاحت عنه الاعمال - و اصاب الصواب اذا اختلفت الاقوال
ولاغرو - فأهل البيت ادري بما فيه - و اعرف بظاهره وخافيه
قوام الكتاب أنها ام الكتاب - الذي لو صدر من رَحْلة يخرق
الافاق - ويجوب البلاد من الشام والعراق - ويختلف الى مدارس العلم
و يجالس العلماء - لعق له التقرير والاطراء - فكيف بمن ارخت
مترها - ولم تبارح خدرها - ويحق أن تفتخر بها ربات الخمر والحبال
على لا يسي العمائم من الرجال - وتباهي بمن لم تفارق جنسها (وهي
خماسية) المزابر - ولم تألف عز الكتب والدفاتر
صرفت في اقتناء العلوم نمين اوقاتها - اذا صرفته في اللعب
باللعبة اترابها و ولداتها

ولكنها وفقها الله لم تذكر فيد السند الذي تمت به الى الثقات
الاثبات - وسدنة علوم الائمة الهداة

والاسانيد اذا لم تعرض على اهلها لا يعرف صحيحها من معتلها

من البسيط

لا يعرف الشوق الآمن يكابده ولا الاسانيد الآمن يعانيتها
 فاذا وقع لصاحب الاشارات في مبحث خبر الواحد منه غلطان (١)
 واضحان - وهو الناقد الخبير

ولامثاله امثاله - واعظم منهما فما ظنك بمن
 وكان من اهتمام السلف بنقد الاسانيد - والجدة في امرها - ما هو معروف
 عند اهل العلم - ولا مريم ما كانوا يشدون الرحال - ويطوفون البلاد -
 لتحصيل العالي من الاسناد لانه ابعد من الفساد
 وقد قالوا ان الاسناد من الدين - وما حودث البدع بمثل الاسناد
 ولولاها لنقل من شاء ماشاء ونسبه الى من شاء
 ورايت بعدما استخرت الله - ان اهدي اليها نبذة من اسانيدى
 الصحيحة - اجيزلها الرواية عنى بحق روايتى عن عليّة الشيوخ
 وائمة الحديث

اخبرنى الشيخ العالم العارف الفقيه الاورع الانقى - نموذج الاوائل
 جامع اشئات الفضائل - امام زمانه - بل الازمنة كلها - فى علوم
 الحديث - ومن لم يكتحل طرف الدهر بمثله فى القديم والحديث
 ابو محمد الميرزا حسين النورى نور الله ترتيبه - واعلى فى الجنان ترتيبه

١- عد المولى محمد صادق ابن المولى المعروف (سراب) راوياً
 عن السبزواري - والسبزواري راوياً عن الشيخ البهائي

في الحائر الشريف مما يلي الرأس المبارك

قال حدثني علامة المتأخرين - الحاج شيخ مرتضى الدزفولي
الاصاري - عن المولى احمد النراقي - عن السيد مهدي بحر العلوم
عن المولى الاغامحمد باقر الوحيد الاصبھاني الشهير بالبهبھاني

ح - و اخبرني شيخى و استادى - ومن عليه فى العلوم اعتمادى
وعنه اسنادى - العلامة الثانى - الحاج شيخ فتح الله النمازى الاصبھاني
شيخ الشريعة - المعروف (بشريعت) طاب ثراه
و السيد العالم الثقة - صدوق عصره السيد حسن صدر الدين
العاملى اصلاً والكاظمى موطناً

والسيد الرئيس فى الدنيا والدّين الحاج سيد محمد القزوينى
ثم الحلّى عن والده العلامة الحاج سيد مهدي القزوينى الحلّى عن
عمّه (١) السيد باقر عن خاله بحر العلوم

ح - و اخبرني شيخ الشريعة - (شريعت) - عن الفقيه الشيخ
محمد حسين الكاظمى اصلاً والنجفى موطناً - صاحب هداية الانام - فى
شرح شرائع الاسلام - فى سبعة وعشرين مجلّد - عن الشيخ محمد حسن
صاحب (جواهر الكلام) - عن شيخه الجليلين الشيخ جعفر كاشف
الغطاء - والسيد جواد العاملى صاحب (مفتاح الكرامة) كلاهما عن بحر العلوم

١ - فى الاجازة التى كتبها الى الحاج شيخ فتح الله (شريعت) - عن كاشف
الغطاء - وهو سهو من قلمه - والصحيح عن السيد باقر

ح - واخبرني السيد حسن صدر الدين المتقدم ذكره - والحاج شيخ باقر الهمداني البهاري - عن الميرزا حسين بن الميرزا خليل الطيب - عن الاخوند ملا محمد تقي الجرفادقاني الكلبيكاني - عن جدي العلامة الامام الشيخ محمد تقي الرازي النجفي ثم الاصبهاني صاحب (هداية المسترشدين) - عن جدي اولاده الشيخ جعفر كاشف الغطاء عن بحر العلوم

ح - وعن الميرزا حسين عن خال والدتي السيدة الصالحة - الحاج سيد اسد الله عن والده وجدها الحاج سيد محمد باقر الرشتي (حجة الاسلام) - عن الامير سيد علي صاحب (رياض المسائل) - عن خاله الفريد الاغا (١) محمد باقر

ح - واخبرني السيد حسن الصدر - عن الشيخ العالم العارف الزاهد الحاج ملا علي ابن ميرزا خليل الطيب - عن الشيخ عبد العلي الرشتي - عن كاشف الغطاء - والسيد علي صاحب (الرياض) - كلاهما عن المولى محمد باقر البهبهاني - عن والده محمد اكمل - عن العلامة الشيرازي والمولى جمال الدين الخونساري - والشيخ جعفر القاضي - والمولى محمد باقر المجلسي جميعاً عن المولى محمد تقي المجلسي - عن الشيخ بهاء الدين العاملي - عن والده الشيخ حسين بن

١- آغا - كلمة تركية الاصل ينطقون بها بالعين المعجمة ويكتبونها

كذلك - وكذلك في بلاد العراق

عبد الصمد - عن الشيخ زين الدين الشهيد الثانى - عن الشيخ على بن عبد العالى الميسمى العاملى - عن سميه الشيخ على بن عبد العالى الكركى (المحقق الثانى) عن الشيخ العالم المعمّر ملحق الاحفاد بالاجداد على بن هلال الجزائرى - عن الشيخ احمد بن فهد الحلّى - عن الشيخ على بن الخازن - عن الشيخ محمد بن مكى الشهيد الاول

ح - وعن الميسمى - عن الشيخ شمس الدين محمد الشهير بابن المؤذن الجزينى (١) عن الشيخ ضياء الدين على بن الشهيد الاول - عن والده - عن جماعة - منهم فخر الدين محمد صاحب (ايضاح القواعد)

١- ويروى ابن المؤذن عن الشيخ عز الدين حسن بن على العاملى الشهير بابن العشرة - عن ابن فهد بطريقه السابق و بسائر طرقه - وعشره بكسر العين - كما ضبطه فى (الرياض) - والظاهر انه اسم لاحدى امّهاته - وهذا الاسم من اسماء النساء المتعارفة فى بلاد العرب الى هذا الزمان - ومن القريب ما فى (روضات الجنّات) من . . ان امّه ولدت عشرة اولاد فى غشاء من جلد رقيق - فعاش واحد منهم و مات الباقي ونقل ذلك عن (امل الآمل) وليس فى النسخ التى رأيناها هذه الخرافة - ولكنه الثقة الذى لا يشك فى النقل و أياً كان فلا شك فى انه من الخرافات التى لا خرافة فوقها - ولو حلف حالف على انه ما وضعت حامل من النساء من زمان لم البشر حواء الى هذا الزمان مثل هذا الوضع الشنيع لم أحنثه - وعلى فرض صحته فكان المناسب ان يسمى أخا التسعة لا ابن العشرة

منهم فخر الدين محمد صاحب ايضاح القواعد (فخر المحققين) -
 والسيد عميد الدين وملك الحكماء والمحققين قطب الدين الرازي
 صاحب (المحاكمات) وشرح المطالع والشمسية - والسيد نجم الدين
 سنان المدني - والسيد تاج الدين محمد بن معية (٢) الديباجي (١)

(١) الديباجي نسبة الى جده اسماعيل الديباج بن ابراهيم الفهر
 ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط عليه السلام

والمشهور انه سمي بذلك لحسن وجهه - ولكن صاحب -
 (روضات الجنات) اسكنه الله غرفها (استخدام لطيف) جعل هذه النسبة
 الطاهرة الشريفة الى بيع الديباج - فقال الديباجي نسبة الى بيع الديباج
 كالتزجاجي نسبة الى بيع الزجاج - مع انه صرح بهذا النسب واللقب
 في اثناء الترجمة - ولا ادري لماذا سلبه هذه النسبة المباركة اولا - و
 لماذا عدل عنها وجعل اسماعيل بزازا يبيع الديباج

(٢) ومعية اسم احدى امتهاته - وهي ام علي بن الحسن بن الحسن
 ابن الديباج - او اسم لام اولاده - على خلاف بين علماء الانساب - وهي
 عربية صريحة - ينتهي نسبها الى عوف بن اوس - وهي كوفية - وعلى ما قال
 (ابن خداع) اصلها من بغداد - و صاحب (الروضات) مع تصريحه
 بذلك و سرده نسبها الى حارثة بن عامر - قال في آخر الترجمة - انه
 اسم لبعض آباء الرجل اولقب له - فمعية كانت امرأة اثناء الترجمة -
 فارتقت في آخرها فصارت رجلا - ويودها ذلك لوجعلها رجلا كسائر

جميعاً - عن حسن بن يوسف بن المطهر الحلي (آية الله العلامة) - عن
 خاله جعفر بن سعيد الحلي (المحقق) - عن الشيخ حسن الدري - عن
 الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب - عن جدّه شهر آشوب - عن محمد بن
 الحسن الطوسي (شيخ الطائفة)

ح - وعن المحقق - عن السيد شمس الدين فخر بن معد الموسوي
 عن الشيخ سديد الدين شاذان بن جبرئيل القمي - عن العماد الطبري
 عن الشيخ أبي علي بن الشيخ الطوسي عن والده

والى الشيخ - كما قال صاحب (المعالم) - ينتهى جميع روايات
 من تقدم من اصحاب النبي ﷺ والأئمة (ع) وعلمائنا - فهي كلها داخلة
 فى رواياته - وطرقه اليهم معلومة مذكورة فى كتبه - ونخصّ بالذكر
 طريقه الى الكليني - فانه يروى (الكافي) الشريف وسائر كتب الكليني
 عن الشيخ المفيد - عن جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب
 ويروى كتب (الصدوق) عن المفيد عن الصدوق

✓ الرجال ولكنه جعلها مشوّهة الخلقة من الهولات - باصلاح هذا
 الزمان - فقال كأن ذلك الملقب كان معوجّ القامة منحولة الاطراف
 مفقودة الاستقامة - (جعل معيّه) تصغير معاء مثل (سميّة) تصغير سماء
 او لا - ثم انتج منها هذا التشويه لهذه المسكينة - فليتامل فى كون
 الاسم تصغير المعاء او لا ثم كونه دليلا على هذا التشويه ثانياً

وبروى كتب الشيخ المفيد ، وابن الغضائري - والشريفين المرتضى
والرضى عنهم بلا واسطة

واجزت لها ان تروى عنى بهذه الطرق جميع كتب اصحابنا
و رواياتهم مما صحتلى روايتها بهذه الطرق - و بسائر طرفى التى
لم اذكرها - واكثرها مذكورة فى خاتمة (مستدرك الوسائل) لشيخى
العلامة النورى

و انا اوصيها بما اوصانى به مشايخى - و اوصاهم به مشايخهم -
من الامور الثلاثة (١) تقوى الله فى السر والعلانية (٢) والسعى فى قضاء
حوائج الاخوان (٣) وسلوك طريق الاحتياط

فصل

ولنا الى روايات المخالفين و كتبهم طرق كثيرة - مذكورة فى
الاجازات الكبيرة - ونقتصر على ذكر الطرق المهم منها - ونقول
اما الطريق الى صحيح البخارى - فاننا نروى بطرقنا السابقة
عن العلامة - عن والده - عن على بن محمد الواسطى - عن القاضى ابي بكر
محمد بن على المحتسب بواسط - عن نورالهدى الزينى - عن العلامة
كريمة بنت احمد المروزي عن ابي الهيثم محمد بن مكى - عن
محمد بن يوسف - عن محمد بن اسماعيل البخارى

واما الطريق الى صحيح مسلم - فعن العلامة عن رضى الدين
طاوس - عن الحسن البدرى - عن محمد بن شهر آشوب - عن ابي عبدالله

محمد الفراوي - عن عبد الغافر (١) الفارسي - عن ابي احمد الجلودى
 عن ابراهيم بن محمد بن سفيان - عن ابي الحسين مسلم بن الحجاج
 والى مسند احمد بن حنبل - عن العلامة ايضاً - عن والده -
 عن على بن محمد الواسطي - عن والده - عن امين الحضرة هبة الله بن
 محمد الشيباني - عن ابي على بن المذهب - عن احمد بن جعفر بن حمدان
 عن عبد الرحمن بن احمد بن حنبل - عن ابيه .

واما الطريق الى كتاب الجمع بين الصحاح الستة - و هي موطأ
 مالك - وصحيح البخاري ومسلم - و سنن ابي داود - وصحيح النسائي
 لابي الحسن زربي بن معاوية الاندلسي .

فمن العلامة باسناده - عن ابن البطريق - عن عبدالله بن المنصور
 الباقلاني - عن زربي معاوية الاندلسي

واما الطريق الى كتاب الشهاب في السنن والاداب من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله تأليف القاضي ابي عبدالله بن سلامة
 القضاعي

في اجازة الشيخ حسن الشهيد التي استنسختها عن خط استاذي
 شيخ الشريعة (شريعت) - (عبد الغفار) - في عدة مواضع - وهونحريف
 والصحيح ما كتبه وهو عبد الغافر الفارسي النيشابوري التاجر
 وبعض هذه الاسماء يلزم المراجعة لضبطها

فمن العلامة - عن أبيه عن السيد فخّار بن معد الموسوي -
عن القاضي ابن أبي الفتح محمد بن أحمد عن أبي القاسم بن الحصين -
عن القاضي أبي عبدالله القضاي

وأمرُ هذا الكتاب عجيب - لأنّ الظاهر من حال مصنّفه أنّه
من رجال العامة - وإنّ رواياته من رواياتهم - ومع ذلك اعتنى به
جماعة من اصحابنا فشرحوه - حتّى إنّ العلامة النوري كان يميل الى
القول بتشيعه - وإنّ الكتاب من كتب الشيعة و جملة من مدارك
(مستدرك الوسائل) فراجع

فلتروى السيّدة الفاضلة مجازة منّي عن مشايخي ماشأت منها -
وكذلك الكتب التي تركت ذكرها - حذار التطويل - ممّا لاصحابنا
طريق اليه

تمت الاجازة العامّة الكاملة للسيدة العالمّة الفاضلة - يوم
مولد النبي الكريم - عليه وآله افضل الصلوة والتسليم - على المختار
عند محققي المتأخّرين - موافقاً لرواية (الكافي) الشريف اعني الثاني
عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ هجرية وانا العبد ابو المجد محمد
الرضا آل العلامة الثاني الشيخ محمدتقي الرازي النجفي ثمّ الاصهباني
كتبه بخطّه حامداً مصلياً مسلماً

سجع الخاتم - محمد رضا بن محمد حسين

بسم الله وبحمده و بالصلوة على محمد وآله

اخبرنى استادى العلامة الشيخ فتح الله (شريعت) عن الميرزا محمد باقر الخونسارى - عن جدى حجة الاسلام الحاج سيد محمد باقر الرشتى - عن صاحبى (الرياض) و (القوانين) - عن الفريد البهبهانى عن والده محمد اكمل - عن المولى محمد باقر المجلسى - عن المولى محسن الفيض - عن صدر المتألهين (ملاصدرا) - عن استاده الامير محمد باقر الداماد - عن خاله الشيخ عبدالعالى - عن والده الشيخ على بن عبد العالى الكركى - عن على بن هلال الجزائرى عن احمد بن فهد الحلّى عن على بن الخازن الحائرى عن محمد بن مكى الشهيد الاول عن قطب الدين الرازى صاحب (المحاكمات) - عن العلامة عن استاده نصير الدين الطوسى - عن والده محمد - عن السيد الجليل فضل الله الراوندى عن المجتبى بن الداعى الحسنى عن الشيخ الطوسى عن المفيد (١) عن محمد بن على بن بابويه عن جعفر بن محمد بن قولويه عن الكلينى عن الحسين بن محمد الاشعرى عن مولى بن محمد عن محمد بن جمهور القمى ، عن عبد الرحمن بن ابي نجران ، عن ذكره - عن ابي عبدالله عليه السلام

١ . الظاهر انه خطأ - فالله المفيد كما مر فى الاسانيد السابقة يروى عن ابن قولويه بلا واسطة فتوسط الصدوق بينهما لا موقع له - ولصدر الدين (ملاصدرا) خطأ آخر فى سند آخر وهو جعل الشهيد الثانى راوياً عن الكركى و ان صححت النسخة المطبوعة من شرح (الكافى) فهو غلط واضح

قال (ع) من حفظ من احاديثنا اربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة عالماً فقيهاً
 وارجو من فضل الله ان تكون هذه السيِّدة صاحبة (الاربعين) ممن شملته
 هذه البشارة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وصل الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 فان شرف السمع لا يتقوى ففضله لا يحصى ولنا انشأنا في التخصيص بقدر
 ومن صرف مدة مدبرة من عمره وبسريرة لثيرة من دهره في طلبه رتبة رجب
 النبيلة سبيل العالم الفاضلة غرة ناصحة من عصاة واعجوبة من دهره
 رجبية ضام دامت ثباتها بنت المرحوم العفيف الحاج سيد محمد علي ابن
 الاصبهان طاب ثراه ولقد استجازت نزول ارتضا بعض صنفان الشكر
 الذي ستمائة الف الفقهية والاسنوية ومن اشروع على بعض الخيارات وبعد ثبت
 بشهره بعض العلم الثقات انه منها كشف عن مراتب فضلها وطول مدتها
 في العقول والمنقول وبعدها مرتبة من مراتب الجهاد فكلها العبد يستطاع
 من له حكم على طريقة آل البيت عليهم السلام ولتتمد الله على من هذه النعمة بغيره والمرتبة
 العلية وعليها بالجهاد وسد كل طريق الحسب وقد اخذت لها ان
 نزول عن صاحب الحق رواية بطريق المتصلة لا لا لمة المعصومين
 صلوات الله عليهم اجمعين والسلام عليها وعلى كل خير خواتم واخوانه في المؤمنين
 والمؤمنات رضي الله وبركاته وقدر عزه في البركة في النبوة المبركة العلوية
 على شرفها وصلاة والسلام على من لا نبي بعده في الف وثمان مائة واربع مائة
 في شهر رجب من سنة ١٢٠٠ هـ

الحمد لله وحده
 والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
 وصل الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هو الله تعالى شأنه العزيز

شکر خدا بما کرم کردگار شد
از علم پرچمی بجهان استوار شد
کنجی ز علم بود نمان سالهای چند
در عصر ما چنین کهری آشکار شد
بهر زنان و مردم ایران همین کهر
در هر ممالکی سبب افتخار شد
باد صبا (بیانوی ایرانی) این چنین
بر کو- کرم تورا زسوی (هشت و چار) شد
با این زبان الکن خود وصف او چسان
کمی توان که وصف یکی از هزار شد
او (هاشمی) نژاد ، و نوباوه (رسول) ﷺ
در اصفهان مکان و بعلم استوار شد
فقه و اصول و دو حکمت نموده طی
بهر هدایت او ، بجهان کامکار شد
چندین کتب بطبع رسانده ز لطف حق
(تفسیر) او قبول رَم کردگار شد
(دارالفنون) ندیده رسیده بدین مقام
مشمول لطف خالق (لیل و نهار) شد

بی خود مگر بمنصب عالی رسیده است
 سرمایه زهد و گریه شب های تار شد
 بردرگه (اله) بنالید روز و شب
 تا بر مقام خویشتن امیدوار شد
 ابواب علم ها بروی او گشاده شد
 غواصیش ، نصیب ، در شاهوار شد
 بپاك دامنی ره تقوی نموده طی
 از مردمان یست جهان برکنار شد
 از پاك دامنی و فضیلت در این جهان
 مایل بهشت (عدن) ز زنها (چهار) شد
 جا دارد آنکه (بانوی ایرانی) از عمل
 از (پنجمین) زنان جهان در شمار شد
 (روحانی) است ناظم اشعار ملتمس
 گو ، نا رضا از این فلك کج مدار شد
 خواهم کنی تولطف ز (تفسیر) وز کتب
 هر جلدی از فضیلت خود انتشار شد
 در (هفده) (رجب) بسرودم در اصفهان
 تاریخ ، (هزار و سیصد و هشت و چار) شد
 ۱۳۸۴ - هجری قمری

ناظم اشعار - خطیب منبری - حبیب الله روحانی کاشانی - از نژاد
 مرحوم (فیض) کاشانی رحمه الله علیه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين

چون مرحوم (ثقة المحدثين) رحمه الله عليه (بقیة الامجاد) را که نوشته بودند فرستادند نزد این کمیته ، و خواهش کرده بودند که در آخر یکی از مؤلفاتم بطبع برسانم ، لهذا اجابة له ، در آخر این (جامع الشتات) مطبوع گردید - بدون مراجعه بلفات آن - فالمهدة عليه رحمه الله تعالى .

العلوية الامينية

بسم الله الرحمن الرحيم

و به الاستعداد

الحمد لله المنزه عن الاضداد - والمبرئ عن المثل والتناقض
 والتعداد - والصلوة والسلام على محمد و آله الامجاد - الذين هم
 شعاؤنا يوم التناد - والمعن على اعدائهم ومخالفهم هم الزناد (۱) والفساد
 اين افقر عباد ميرزا اسدالله بن مرحوم حاج سيد محمد حسن
 (سلطان الواعظين) كاشاني غفر الله لهما

بمرض مير ساند . محض خدمت بجامعه - وتسهيل در مطالعه
 لغات اضداد - در آيات قرآنية - واخبار واحاديث مروية - كه محتاج
 اليها بوده - ونفيمد كسى سبقت باين خير - ومسارعت باين امر کرده
 باشد - فلذا - بعد از تفحص زياد نيل بمقصد ومراد حاصل شد - وتقريباً
 تاحال (۱۵۱) كلمة در اين وجيزه كه مسمي نمودم آنرا به (بغية
 الامجاد - في لغات الاضداد) منضبط - و بترتيب حروف تهجى منسلک
 شد - تا مطالعه کنندگان - اين احقر را بخير ياد - و روح مرا بفاتحه‌ئى
 شاد فرمايند - و از اعتراض وايراد غمض عين و عفو فرمايند -
 فعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدى المساويا

۱- زند آتش گيرانه کأن آتش کفر وظلم از آنها مشتعل شده

(حروف الالف)

(ارز) - قوت - ضعف (افجیح) بروزن (زبیل) وادی فراخ - و تنک
(ایتمر) - فرمان برداری - از زای خود کاری نمود و کنکاس نمود
(آنوم) - بروزن صبور - زن تنک فرج - یا آنکه مخرجین او
یکی شده باشد (۱) (اکراء) افزون گردید - و کم گردید -
(ابتر ابتاراً) - عطاء کرد - و منع نمود (آفد) - شتاب کردن - و
درنگ کردن .

(حرف الباء)

(بصیر) - بینا - و نابینا - (بک فلاناً) - مزاحمت نمود - و
رحم نمود - (بسل) - حرام - و حلال - (بیع) - خرید - و فروخت
(بیضه البلد) - پر گردانید - و خالی نمود (بین) - جدائی - و پیوسته گی

(حرف التاء)

(ترب اترب) - کم مال شد - و پر مال شد
(تلو کسمو) - در پی او رفتم - و گذاشتم او را .
(تاء الابل) - سیراب شد - و تشنه گردید
(تبید) - بدی کرد - و نیکی کرد
(نعر الثلثة) - رخنه زد در آن - یا بست رخنه را

۱- فقهاء افشاء نامند که حرام مؤبد میشود - منه - نفقة

(ائغر الفلام) - دندان ریخت - دندان بر آورد

(حرف الجیم)

(جبر) - درستی - وشکسته گی - (جد) - چاه آب داد - و
بی آب شد - (جعشوش) - مرد دراز - و مرد کوتاه (جعم) - طمع کردن
و سخت آرزومند گشتن - بسیار خوار - (جفجف) - زمین بلند - و
زمین پست (جفا الباب) - درب را بست - و درب را گشود
(جنابا) - پهلوی وی گشت - و دور شد (جهم) - عاجز - و قوی

(حرف الحاء)

(حبا فلاناً حبة) - بخشید او را بی پاداش - و بازداشت او را
از عطیه (حجی) - حریص شد درم گرفت - و گذاشت آنرا
(حذاء) - قصیده جیّد بی عیب - یا آنکه در او تصرف شده باشد
(حفا الله به حقواً) - عطاء کرد - و باز داشت (حمیم) آب گرم - و آب
سرد (حلمة) - کینه خورد - و کینه بزرگ

(حرف الخاء)

(خشب السیف) - تیز گردید - و ساخت شمشیر را - و هنوز
صیقل نزده و تیز نکرده .

(خلف) - جمعی که رفته باشند - و جمعی که حاضر باشند
(خفی) - پوشیده - و آشکار (خل) - لاغر کم گوشت - و فربه
(خنذینذ) - فحل - و خصی - (خنّور کتنّور) - سختی - و نعمت

(مخاوَزة) - مخالفت - و موافقت

(حرف اذال)

(دون) - پیش - و پس (دهمق) - پخته - و خام از طعام

(مدیان - واد آن) - کسیکه عادت وام گرفتن - و وام دادن دارد

(حرف الذال)

(ذراری) پدران - و فرزندان - قوله تعالی - و حملنا ذریّتهم -

النح - (ذاج الماء) - کم کم آب را خورد - یا یک مرتبه

(ذرب) قرار گرفت معده او - اصلاح آن - یا فساد آن

(ذمّة - بئر ذمّة) - چاه کم آب - یا پر آب

(حرف الراء)

(رتاه) - سخت - و سست کرد (مرحلة) شتر با پالان و بی پالان

(رداء) چادر زینت دهنده - و عیب دهنده

(رس) اصلاح کردن - یا فساد کردن

(ارض - ارضاضاً) درنگی نمود و آهسته و گران گردید - و سخت دوید

(رعش) مرد بددل و ترسنده - و چالاک در جنگ در نیکی و احسان

(ترفیل) بزرگ داشتن - و خوار و حقیر نمودن

(رفا بینهم رفا) - اصلاح کرد - یا فساد کرد

(ترفص) بلند شدن - و کوتاه شدن

(ارماز) در گشت و دور شد از جای - و ثابت ماندن و لازم گرفت جای را

(رنقه) نیره کرد - و صاف کرد

(والقی ارواقه) سخت دوید - و آرمید بجائی

(ارای اراءاً) صاحب رأی شدن - و حماقت و کول خوردن

(رهواً) جای بلند و جای پست که در آن آب ایستد - فی قوله تعالى -

و اترك البحر رهواً

(حرف الزاء)

(زحل بعیره) دور شد - و نزدیک شد

(مزاهمه) باهم دوستی کردن - و دشمنی کردن

(زاهق) ستور لاغر - و فربه

(زام یزیم اللحم) متفرق شد - و پیوسته شد

(حرف السين)

(سبح) آمدن - و رفتن

(سَدَد) درستی و راستی در گفتار - و کردار

(سبقه سبقاً) در گذشت - و پیشی گرفت

(سجد) سر را بزمین نهاد - و راست کرد

(سَدَنه) تاریکی - و روشنائی

(سفیط - کأمیر) جوانمرد - یا حقیر و فرومایه

(مُسَقَب) - نزدیک - و بعید

(حرف الشين المعجمة)

(اشجن السیف) - برهنه کرد شمشیر خود را - وغلاف کرد

(شرط) - مهترقوم - ومردم سفله

(شعب) - بهم پیوست - و جدا کرد اصحاب را

(شفه) - مردم کم سؤال - وپر سؤال

(اشکی) - افزود کله او را - و رفع کرد کله او را

(شمد) - نزدیکی - و دوری

(شوهآء) - زن زشت - و زن خوشگل

(شری) - خریدن - و فروختن

(شمل - فرق الله شملهم) پراکنده کرداند خدا کار فراهم آمده

ایشان را کأنته من الاضداد

(حرف الصاد المهملة)

(اصحاب النبت) - زرد شد گیاه - ونیک سبز گردید

(صارخ) - فریاد رس - وفریاد خواہ

(صقب) - نزدیکی - و دوری

(صنتع - کقنغذ) - باریک رخسار دراز - و بزرگ پیشانی

(صفره) - زردی - وسیاهی

(صدد) - نزدیکی - و دوری بازوی

(حرف الضاد المعجمة)

(اضب علی المطلوب) - خاموش ماند از آنچه در دل داشت -

یا بزبان آورد و ظاهر کرد

(ضمد) - کوسفند لاغر - و فربه

(ضد) - همتا و مانند - و ناهمتا

(حرف الطاء المهملة)

(طرب) - اندوه - و شادمانی

(طفلت الشمس) - طلوع - و غروب آفتاب

(اطلبه اِطلباً) - داد - خواستد او را - و نیز محتاج طلب گردانید او را

(طناء) - خریدن - و فروختن

(حرف الظاء المعجمة)

(تظاهر) یارمند شدن با هم - و به پشت در آوردن

(حرف العين المهملة)

(عبل - اعبال) برک در آوردن - و برک افتادن

(عقاص) - مرد بزرگ - و فرومایه

(استعبد) رضا خواست - و از او راضی نشد

(معبئة المعظم) دانا - و دیوانه

(عجباء) - زنی که عجب آرد از زشتی - یا از حسن خود

(عرصم) تزار و نرم تن - و توانا و درشت گوشت

(عرق) کوه بزرگ - و کوه کوچک
 (عسس) بتاریکی درآورد شب - و سپری شدن آن
 (عقوق) اسب ماده بار بردار - و اسب ماده بی بار
 (علاقه - بالتاء) - خصومت - و دوستی - و دوستی لازم
 (عمشیل) - آهسته رو از هر چیزی - و خرامان بتازد
 (عناب) - کوه کوچک - و کوه بزرگ سیاه
 (اعتاد) - معارضه کردن با کسی بوافق - یا بخلاف
 (حرف الغین المعجمة)

(لیل غاض) - شب تاریک - و شب روشن
 (غلب) فی قوله تعالی - وهم من بعد غلبهم - غالب - ومغلوب
 (غرض الاناء) پُر نمود آب جامه را - و پُر نشمود
 (غلام) پسر - ومرد کهن سال
 (غریم) وام دهنده - و گیرنده
 (حرف الفاء)

(فزع) فریاد رسید - وفریاد خواست
 (فاسج) شتر ماده باردار - وشتر ماده که بار نگیرد
 (فوارض) شکست استخوانها - و درست استخوانها
 (فقم) کم شد مال - و زیاد شد مال
 (تفکته) میوه خورد - و پرهیز کرد

(افاده - و کذا استفاده) - فائده دادن - وفائده گرفتن
(فیثاش) - مرد متکبر لافی - ومهتر بسیار فضل وفزونی

(حرف القاف)

(افرن) - سست شد - ونوانا کردید
(قاب) - گریخت - ونزدیک شد
(قصبه) - شتر ماده نیکو - وشتر ماده فرومایه
(قعود) - نشستن - یابرخواستن
(قرء) - پاکی - و حیض
(قرحانه) - شتر آبله ریز-یانرسیده و کودك که هنوز آبله بر نیاورده باشد
(مقنعی) نیازمند - ومحتاج خواستن
(اقواء عنسی) - بی نیاز شدن - ونیازمند شدن

(حرف الکاف)

(کلّ) - بعض - یا همه - فی قوله تعالی کلّ من عند الله
(کهدک) - زن جوان فربه - وکنده وپیر

(حرف اللام)

(لحاء) - باهم دوستی کردن - وخلاف ورزیدن ونمّامی ودروغ گفتن
(لطمع) - محو - یا اثبات نام کسی
(لهب) - سپید ومایل بسیاهی - یاتیره مایل بسیاهی

(حرف الميم)

(معن) - زیاد و کمی مال - دراز و کوتاه - اندک و بسیار

(مننون) - مرد سست - وقوی

(ماعون) - آنچه بازدارند از طالب - و آنچه بدهند

(حرف النون)

(نجل) - پدر - و فرزند

(نکداء) - شتر بی شیر - ویر شیر

(حرف الواو)

(وشل) - اشک کم - و اشک بسیار

(وغب) - توانا - و سست اندام

(حرف الهاء)

(هجع) - فی قوله تعالى - كانوا قليلا من الليل ما يهجمون -

نیک خواب کردن - و خوابانیدن

پایان

